القرصنة البحرية

فى

الملاحة الدولية

الاثار القانونية لجريمة للقرصنة البحرية ، تاريخ القرصنة وازديدها وزدهارها ، الاهمية الاستراتيجية للبحر الاحمر ، تعامل القوى الدولية والاقليمية مع ظاهرة القرصنة ، اهداف الولايات المتحدة الامريكية والدول الاوربية ، الاهداف الاسرائيلية ، حلول ومعالجات مقترحة ، القرصنة البحرية ، ماهى القرصنة البحرية ، القرصنة فى الاتفاقيات الدولية ، الاختصاص الضائى ، التميز بين جريمة القرصنة وخطف الطائرات

دكتور احمد عبدالمنعم

obeikandl.com

obeikandl.com

الاثار القانونية لجريمة للقرصنة البحرية

مقدمة

مع التطور الهائل الذي شهدته الملاحة الدولية في الوقت الحاضر بفضل الكثير من القوانين والاتفاقيات والمعاهدات الدولية ، فقد بلغ حرص الدول على حماية المياه الاقليمية للسفن الدولية لما تمثله هذه الحماية من امر مطلوب في تعزيز العلاقات الدولية واحترام قواعد القانون الدولي العام ،هذا التطور لابد ان يقابله بعض الصعوبات التي تشكل تحديات قانونية في النطاق الدولي تضاف الى اجندة المعالجة القانونية للمجتمع الدولي عموما والدول المطلة على البحر خصوصا.

وتعد القرصنة الدولية احد ابرز سمات هذه التحديات التي عالجتها مواد القانون الدولي العام والاتفاقيات الدولية التي عقدتها منظمة الامم المتحدة في هذا المجال باعتبارها صيغ تشريعية دولية تحقق الهدف في محاربة فعل غير قانوني يطلق عليه القرصنة البحرية وهي الاخلال بالتزام قانوني وفق احكام القانون الدولي من خلال الاستيلاء على السفن التي تمر في المياه الدولية .

لكلمة القرصنة ذاتها تاريخ غربي معبر، فمع ظهور ممارسات حملات نهب وسلب تعتمد على قوارب بحرية في عصر الإغريق انتشرت لوصفها كلمات مشتقة من لفظة «Peiran" الإغريقية الأصل، والتي تحمل معاني الجرأة والشجاعة. ولم يختلط هذا المعنى إلا في وقت متأخر مع معنى اللفظة اللاتينية الأصل "Pirates" أي السطو البحري، وتزامن ذلك مع إلحاق الضرر بتجارة الامبراطورية الرومانية، وبقي سائدا في فترة لاحقة، أي مع ظهور قراصنة تدعمهم دولة ضد أساطيل دولة أخرى من الدول الاستعمارية.

وعندما اشتد عنفوان المواجهات البحرية الأوروبية-الإسلامية في حوض البحر الأبيض المتوسط، وأصبح لأهل الشمال الإفريقي دور فاعل فيها استخدم الأوروبيون تعبير (Korsar) ومعنى الكلمة في أصلها اللاتيني لصوص البحر، فأصبحت مرادفة لكلمة القراصنة، ولكنها مخصصة لوصف "العرب والبرابرة والمشردين عن الأندلس وسواهم من البحارة المسلمين تحديدا.

وانعكس التقلب التاريخي الغربي في استخدامات كلمة القرصنة على حسب منطلقات الصراع السياسي والعسكري على كثير ممّا عرفه عالم الإبداع القصصي الأدبي والسينمائي الفني حديثا، فاختلط فيه تصوير "القرصان" بحارا مغامرا جريئا يتحلى بأخلاق كريمة وروح وطنية مخلصة، مع تصويره مقاتلا فظا مفزعا لا تعرف الشفقة إلى قلبه سبيلا. ويوجد منذ حوالي خمسين عاما نوع من الرياضة الشراعية المائية يحمل ممارسها اسم "Korsar" أيضا.

obeikandl.com

الفصل الاول

تاريخ القرصنة

القرصنة هي عبارة عن سرقة مرتكبة في البحر ، أو أحياناً على الشاطئ ، من قبل عميل غير مدفوع من أي دولة أو حكومة.

لا أحد يستطيع ذكر عام محدد لميلاد «القرصنة» بغض النظر عن اختلاف الموقف منها، إنما يمكن القول بعدم تأخر ظهورها عن ولادة «ركوب البحر» على متن القوارب والسفن، وأول ما يرصده التاريخ من صور القرصنة كان مع ولادة الامبراطوريات الأوروبية الأولى أو قبيل عصر الإغريق، ولم يتجاوز ذلك استخدام قوارب صغيرة للسطو على قوارب أخرى قريبة من السواحل، أو على بلدات ساحلية صغيرة، أما عمليات السطو على سفن وبواخر في عرض البحر فظهرت في القرن السادس قبل ميلاد المسيح عليه السلام. ولعل أجواء الحروب المتعاقبة، مع شمولها للسطو الفتاك والسطو المضاد في أنحاء القارة الأوروبية في تلك الحقبة، هو ما جعل أسلوب القرصنة البحرية يثير الإعجاب بجرأة من يمارسها أكثر مما يثير السخط عليه، لا سيما وأن «الغنائم» لم تكن كبيرة، رغم ما يروى عن «كنوز القراصنة». ولكن عندما بدأت القرصنة تهدد الطرق التجارية للامبراطورية الرومانية في البحر الأبيض المتوسط، تحركت عسكريا بقوة ضد القراصنة، واستطاعت أن تؤمّن طرق الشحن، لا سيما مع مصر وبلاد الشام أثناء استعمارها الروماني، مع حلول عام ٦٠ قبل الميلاد.

وطوال الحقبة الأوروبية التالية الحافلة بالحروب، وما رافقها من «قرصنة» أوروبية برية، أوسع بما لا يقاس من القرصنة البحرية «غير الرسمية»، انتشرت عمليات القرصنة البحرية «شبه الرسمية» في المياه المحيطة بالقارة الأوروبية، دون أن تصل إلى المحيطات الكبيرة، التي لم يكن الأوروبيون قد مخروا عبابها فيما سمي «اكتشاف العالم الجديد». وكان أشدّ ما عرف من عمليات القرصنة الأوروبية تلك، ما مارسه «الفايكينج – Wikinger" بين القرنين الثامن والحادي عشر بعد الميلاد، وتركز على بحر الشمال وبحر البلطيق والمراكز التجارية القائمة على سواحلهما، ووصلت الهجمات

لا يمكن أن نفصل تاريخ القرصنة الموسومة بالإفريقية عن حركة الغزو والتمسيح التي نسقت (كما يقول طيراس في كتابه تاريخ المغرب) تنسيقا بديعا تحت ظل البابوية وقد أغار الأسبان على شرق البلاد بينما اكتسح البرتغاليون غربها محاولين إقرار حمايتهم على مجموع المغرب ولكن هذه المحاولات ارتطمت بصمود تلقائي عنيف من طرف الشعب المغربي الذي كادت تجرف به لأول مرة في تاريخه حملة الغزاة الأوربيين في كتلة متراصة لصد العدوان فخف المتطوعون من جميع أنحاء البلاد للتجمع من أجل إنقاذ الوطن المهدد، وقد لاحظ (تيراس) أن مجاهدي الجنوب الأقصى للمغرب شوهدوا وراء أسوار (سبتة) متحفزين للوثوب على العدو، فقد كان المغربي متسامحا ولا يزال إزاء الأوروبيين واستوثقت مع أوربا طوال خمسة قرون في جو من التحالف الواثق الهادئ غير أن هذا المساس بسيادته وكيانه وذلك الثلم الأليم لكرامته وحريته أسفرا عن تفتق عهد جديد وسمه الحذر والحيطة بطابع خاص فانقلبت الجماهير المتسامحة المسالمة إلى شعب هائج مس مساسا بليغا في شعوره القومي فانتفض انتفاضة الموثور للذب عن حماه وحداه ذلك الحذر إلى الانطواء على نفسه لا بالنسبة للعالم المسيحي وحده بل حتى بالنسبة للإمبراطورية العثمانية التي اكتسحت منذ القرن السادس عشر الميلادي و الإقليمين الشرقيين للشمال الإفريقي وهما الجزائر وتونس وبعض المراكز الساحلية في المغرب الشرقي والريف. ذلك أن التوسع التركي كان يرمي إلى الاستيلاء في شمال المغرب على بعض المراكز الاستراتيجية التي كانت تركيا ترى من الضروري مراقبتها لتعزيز كفاحها ضد الأسبان غير أن المغرب الذي كان شديد التمسك باستقلاله في خوض كفاح مرير من أجل الدفاع عن كيانه ضد كل المعتدين ولو كانوا من المسلمين، فكفاحه هذا لم يقسم إذن بسمة رسمية عنصرية ولا ملية وإنما كان رد فعل قوي ضد الأجنبي بصفته معتديا وهذه الفترة العصيبة في التاريخ العربي قد وافقت سقوط غرناطة آخر معقل إسلامي في أسبانيا والفتك الذريع الجماعي بعشرات الآلاف من الأندلسيين فاضطر المغرب الذي انتزع منه قسط من ترابه الوطني إلى إيواء المهاجرين الأندلسيين الذين حملوا معهم الحقد وانطوت قلوبهم على ضغينة ضد الأعداء الذين طردوهم من بلادهم. نعم إن المهاجرين الأندلسيين حنقوا أشد الحنق على أسبانيا التي فتكت في ظرف (١٣٩) سنة بنحو ثلاثة ملايين من المسلمين واليهود حسب المؤرخ لورانت (Lorente) في تاريخه النقدي للتعذيب بأسبانيا كما أحرقوا (عام ١٥٩٩) ءالاف

المخطوطات العربية حسب رواية المؤرخ بيرسكوت (Perscott) في كتابه حول فرناد وإيزابيلا (ص٤٥١) وهكذا انقلب الأندلسيون الذين فقدوا أموالهم وعائلاتهم من جراء الضربات المتوالية التي أنزلتها بهم أسبانيا الصليبية هبوا ليأخذوا الثأر لقتلاهم فاستوطنوا بعض مدن الشمال وكونوا عصابة من القراصنة هاجمت الأساطيل المسيحية في قوة وعنف، فتحولت القرصنة البحرية آنذاك إلى كفاح وطني وقد ابرز المؤرخ الإنجليزي(لينبول) هذا النوع الجديد من الحرب في الكتاب الذي صنفه حول قراصنة إفريقيا وبذلك ارتسمت القرصنة كمرحلة جوهرية في المناورات الحربية في ذلك العصر فاقض القراصنة الأندلسيون مضاجع الغزاة الأسبان الذين كانوا قد استقروا بقسم من الساحل الإفريقي مما حدا الأستاذ (تيراس) إلى القول بأن سيطرة العثمانيين على سواحل الجزائر وتونس كانت نتيجة رد فعل لعائلة من القرصنة ضد الاكتساحات الأسبانية على هاته الشواطئ كما أكد المؤرخ (أندري جوليان) أن تدخل هؤلاء القراصنة العرب هو الذي أدى إلى فشل سياسة أسبانيا الإفريقية كما غير مجرى تاريخ القارة الإفريقية.

ففي عام (١٥٠١م) نقل السيد خير الدين المعروف عند الأوربيين بباربروس وهو مسيحي الأصل من جزيرة (ليسوس) اليونانية - مركز عملياته إلى البحر البيض المتوسط بعدما ساعد على إجازة سبعين ألف أندلسي إلى التراب المغربي (راجع لين بول ص٥٩) وبذلك اندرج في سلك عصابة (خير الدين) عدد من المرتزقة للقيام بالقرصنة في مياه المتوسط.

وكانت هناك أوكار أخرى للقراصنة في شواطئ الأطلنكيك لا سيما في مصب أبي رقراق تطور نشاطها مع الأيام حتى أصبح رجالها معروفين بالقراصنة السلاويين.

وقد بدأت القرصنة بعد استقرار (الهوروناشيروس) الموتورين بقصبة الرباط فكان الأمير (زيدان) بن المنصور السعدي يحصل على عشر (١/١٠) الرجال والبضاعة المقرصنة وفي عام ١٦١٢ طرد الأسبان قراصنة المعمورة فلجأوا إلى ميناء العدوتين وانضموا إلى القراصنة الأندلسيين .

وهنا تضخمت القرصنة فأصبح (الجهاد الأندلسي) يتبلور في شكل قرصنة ملاحية خطيرة منذ (١٦٢٠م) في كل من المتوسط والمحيط وقد أسر القراصنة (ستة ءالاف) مسيحي في ظرف عشر

سنوات (١٦١٨-١٦٢٨) وبلغت حصيلة القرصنة (١٥) مليون ليرة (دوكاستر م.٣ ص١١٦) ارتفعت إلى (٢٥) مليون ثم (٢٦) مليون دوكا (مثقال) فيما بين (١٦٢٩ و ١٦٣٩) (دوكاستر - الجمهوريات الثلاث ص١٣).

وقد اقتنص القراصنة حوالي (١٠٤٠هـ / ١٦٣٠) سبعة وأربعين (٤٧) مركبا في ثلاثة موانئ إنجليزية هي (Devon، Dorset، Sonthampton) وأسروا أكثر من ثلاثة ءالاف مواطن إنجليزي(حذف قسم راجعه حوله وفي عام (١٦٦٦م) فقدت القرصنة استقلالها وأصبحت العدوتان كسائر الحواضر المغربية مركزا مخزنيا وماكاد يبزغ العهد الإسماعيلي (١٦٧١م) حتى كان لكل من الرباط وسلا ولي خاص وخضعت القرصنة للسلطان فأصبحت رسالتها الأولى الحيلولة دون تسرب البواخر المسيحية للميناء التي صار أنشط مراسي المغرب بلغ دخله الديواني بمائتي الف ليرة عام (١٦٦٨م) وقد حد المولى اسماعيل من نشاط القرصنة فقصرها على المتوسط وقلص حصائلها دعما للتجارة الحرة النزيهة مع دول اوربية في طليعتها إنجلترا وهولندا مما أدى إلى تأسيس الصويرة تلافيا للحاجز الرملي في مصب أبي رقراق وفي نفس الوقت شجع المولى محمد بن عبد الله التجار المسيحيين فأعفاهم من بعض واجبات الجمرك عام ١٧٦٧ وكانت قد بلغت بالرباط وسلا وأسفي (٢٠,٠٠٠) بياستر و(١٥٠٠٠٠) في الصويرة وبذلك تقلص جانب كبير من نشاط القرصنة التي كان السلطان يحمي دولا أوربية من للوائها حيث تؤدي للمغرب (إتاوات لهذه الغاية ولم يعد هنالك اعتبار لما أضفي على القرصنة من أوصاف الجهاد ضد العدوان الأسباني البرتغالي ضد الأندلسيين المهجرين والمنصرين قسرا ولم يكد المولى سليمان يعتلي العرش حتى جعل حدا نهائيا للقرصنة إلا أن المولى عبد الرحمن بن هشام الذي تكالبت ضده بعض دول أوربا وخاصة فرنسا قام منذ عام ١٨٢٨ بدعم الجهاد البحري وصد الأساطيل الأجنبية عن المياه المغربية مما أدى إلى نقل مركب شراعي نمساوي إلى ميناء أبي رقراق وقنبلة الأسطول النمساوي للعرائش وأصيلا وتطوان عام ١٨٢٩ فأعيد المركب إلى النمسا عام ١٨٣٠ ووقع مثل ذلك عام ١٨٥١ بخصوص مركب فرنسي أدى إلى قنبلة المرسى من طرف الأسطول الفرنسي الذي أصابت قذائف بطاريات الرباط بعض بواخره ولم يثبت أن اليهود ساهموا فعلا في الأعمال القرصنية

لأنهم كانوا يكرهون المغامرة في عمليات قد تودي بحياتهم ولكنهم كانوا يستفيدون من الصفقات التجارية التي تباع فيها حصائل القرصنة.

وهذا الموقف الصارم من الملوك العلويين ضد القرصنة التي سبق أن حاربها الموحدون في البحر المتوسط بواسطة (ميليشية) ملاحية خاصة في القرن السادس الهجري - راجع إلى أنها أصبحت ضربا من التجارة الإجرامية أو اللصوصية البحرية ساهم فيها الأوربيون وشجعوها كما شارك فيها أعلاج اعتنقوا الإسلام لتغطية إجرامهم (راجع الأجفان الجهادية) وقد رابطت سفنها في مراكز مثل تطوان والعدوتين (الرباط وسلا) نشط فيها أيضا بعض المغاربة من مسلمين ويهود وقد كان لسمويل بالاش اليهودي يخت وسفينة يستغلها للقرصنة في عهد المولى زيدان مما أدى إلى اعتقاله من طرف حكومة لندن عام (١٠٢٤هـ / ١٦١٥) (١).

وعلى أي حال فإن الأعمال التي كان يرتكبها هؤلاء القراصنة أصبحت مع الزمان مثار قلق بالنسبة للمغرب ولم يكن في وسع ملوكنا مواجهة هذه المشاكل لأن المسئولية ترجع في الواقع إلى أوربا التي تحدت السلطات المغربية المشروعة فاعترفت بمن يسمون القراصنة المغاربة طوال قرنين اثنين بوجود قانوني شبه رسمي (كتاب دوكاستر) بل إن بعض الدول الأوربية حالفت هؤلاء القراصنة وشجعتهم ثم شملتهم بعطفها وحمايتها مثل هولندا وإنجلترا فلا يعزب عن أذهان المؤرخين ذلك العمل الغريب الذي قامت به الولايات العامة (أي هولندا) حيث أجبرت بحارة لوبيك (وهي مرسى ألمانية تقع على بعد ٥١٥م) على المغامرة القرصنية ومعلوم أن الكاردينال ريشليو Richelieu الذي كان يتقاضى كل سنة من أسلاب القراصنة وخاصة الأفارقة عدة ملايين لفائدته الخاصة كما كتب بذلك عام ١٦٣١ في عهد لويس الثالث عشر (حروب لويس الثالث عشر للمؤرخ بيرنار).

وهذا التواطؤ الإجرامي بين أوربا والقراصنة من كل الأجناس الذين اتخذوا مراكز لهم في موانئ المغرب هو الذي حمل مؤتمر (فيينا) منذ عام (١٨١٤) على حمل السلطان على منع البحارة المغاربة من السفر إلى أوربا بتهديد الإعدام حيث قرئ كتاب السلطان المولى سليمان عام (١٢٣١هـ /١٨١٦) بجامع القصبة بالرباط وبذلك منع كل رايس من دخول أي بلد أوربي (تاريخ الضعيف ج٢ ص١٤١) وحظر عليهم القرصنة جهادا في البحر ضد الأجناس ونفي بعض القراصنة إلى الإيالات

المجاورة مثل الجزائر وطرابلس واحتفظ بالباقي للدفاع المشروع عن الشواطئ المغربية (الاستقصا ج٤ ص١٥١) فتوقفت القرصنة ونقلت البواخر المعطلة للمرابطة في ميناء العرائش(٢).

وقد اختلفت المصادر في أعداد المراكب القرصنية في ميناء أبي رقراق حيث لاحظ Albert Ruyl (عام ١٦٢٢) وجود ثلاث عشرة سفينة فقط ذات حمولة خفيفة نظرا للحاجز الرملي ولكن Razilly أوصلها إلى ستين مركبا عام (١٦٦٢م) (Mémoire de Rasilly à p. ١١٦) Richelieu وأحصى ريسنسبورغ نحو (٤٠) أو (٥٠) مركبا بينما أوصلها القنصل Henriprat إلى أكثر من (ثلاثين) عام ١٦٣١ وكانت البواخر الكبرى تعجز عن مطاردة الأسطول القرصني نظرا للحاجز الرملي barre في مصب أبي رقراق بالإضافة إلى توفر الميناء على بطاريات قوية من المدافع والعتاد وكان الأندلسيون يعملون في هذا المجال بروح الحقد ضد المسيحيين عموما والأسبان خصوصا فكانوا يهاجمون هؤلاء بسهولة نظرا لإتقانهم الأسبانية فكانوا يضعون على بواخرهم طابع المتاجرة ويرفعون الراية الأسبانية خداعا وبذلك كانوا يهاجمون حتى البواخر الفرنسية والإنجليزية فيصلون إلى المياه البريطانية Terre-Neuve بل ينزلون في البر وينقلون الأسرى والغنائم حتى قال (سيرفانطيس) : "كم من رجل شاهد شروق الشمس بأسبانيا ورآها تغرب في المغرب" (١)

وكان بعض قواد القصبة يتعللون بوجوب الدفاع عن حصنهم ضد العدوان الأجنبي فيأخذون حظ الأسد من حصائل القرصنة وقد لاحظ Albert Ruyl أن قائد القصبة حصل هو وكاتبه (Moïse Saint-Jago) عام (١٦٢٢) علي خمس الغنائم لضمان صيانة القصبة وحمايتها وفي نفس السنة قام علي ابن علي خادم نفس القائد بحجز باخرة كانت ذاهبة من Moscovie إلى Livourne تحتوي على يزيد من (٣٠٠٠) قطعة من الجلد و(١٥٢) قنطار من السمك المدخن و(٩٣) من الكافيار و١٠٠٠ قطعة خشب من برازيلي قيمة الجميع (١٦٠,٠٠٠ فلوران)(٢)

بداية الظاهرة فى الصومال

بدأت ظاهرة القرصنة منذ انهيار الدولة الصومالية عام ????م وسيطرة عصابات أمراء الحرب ومليشياتهم القبلية على أجزاء الصومال المختلفة. ولم يتمكن هؤلاء من ملء الفراغ الذي تركه انهيار الدولة، بل بدأت حرب أهلية مدمرة وفرت فرصة لسفن الصيد الأجنبية لغزو شواطئ الصومال في وقت مبكر لنهب الخيرات الوفيرة في البحر. فساحل الصومال يعد الأطول أفريقيا حيث يقدر بـ ???? كم ، ويتوفر على ثروة بحرية وفيرة ومتنوعة بما فيها طيور البحر والحيتان وأسماك القرش والعديد من أنواع السلاحف والدلافين.. إلخ، وقد أصبح مرتعا لكل من هب ودب في ظل غياب سلطة الدولة.

ونشأت لدى بعض الشباب رغبة للانتقام فحاولوا مطاردة هذه السفن باستخدام زوارق سريعة وبنادق مما يدافعون بها عن أنفسهم في فوضى الحرب الأهلية. وهنا لجأت الشركات المتسللة إلى تغيير أساليبها في مواجهة هذا التحدي فسعت إلى استصدار تراخيص تمنحهم حق صيد الأسماك على طول الساحل من أمراء الحرب الذين سهلوا المهمة في مقابل ملايين الدولارات التي تمنح لهم من طرف هذه الشركات. فقد كانت كل منطقة تخضع لأمير حرب ومليشياته القبلية، وكانت كل مجموعة تجوب المنطقة التي تخضع لها مدعية أنها تقوم بدور خفر السواحل. وهكذا تمكنت هذه السفن من ممارسة عملها دون خوف من الشباب المحليين. وكانت تجوب البحر تحت حماية مليشيات تابعة لأمراء الحرب المنتفعين وتمنع الشباب المحليين من التعرض لها(١). وإذا حدث أن اقتربت السفن الكبيرة جدا إلى الشواطئ بحيث تحرم قوارب الصيادين المحليين من رزقهم اليومي فإنهم يضطرون عندئذ لمقاومتها، في مقابل ذلك كانت السفن الكبيرة تواجههم بعنف مبالغ فيه بالأسلحة النارية الثقيلة وبخراطيم ضغط المياه لقلب قواربهم الصغيرة.

جرى نهب جواد البحر وسمك القرش والموارد الأخرى. ويقدر ما جرفته هذه السفن من الشواطئ الصومالية ????? طنا سنويا. وكانت الاستفادة متبادلة بين الأساطيل الأجنبية والمليشيات وأمراء الحرب الذين يستصدرون لهم الرخص ولذلك كان الجميع يعمل على عدم عودة الاستقرار للصومال. وشملت شركات الدول المستفيدة فرنسا وأسبانيا والهندوراس واليابان وكينيا

وسريلانكا وكوريا وباكستان وتايوان وغيرهم. وكانت السفن تحمل أعلاما لدول غير مشهورة حتى تتجنب أنظمة دولها.

وبعد أن أصيب الشباب بالإحباط بعدما تولت مليشيات أمراء الحرب حماية سفن الصيد، تحولوا إلى السفن التجارية بدل سفن الصيد، وأصبح الهدف بعد ذلك سهلا باستخدام زوارق سريعة مسلحة بمجموعة من الأسلحة. فبعد الاستيلاء على السفينة التجارية وطاقما يطلبون الفدية مقابل إطلاق سراحهم، وقد انضمت إليهم لاحقا مليشيات أمراء الحرب بعد أن رأى رجالها أن هذه الطريقة أسرع في الكسب من العمل لدى أمراء الحرب، وهنا بدأت القرصنة تنحرف عن مسارها لتتعرض للسفن التي تقوم بإيصال المساعدات الغذائية من برنامج الأغذية العالمي للصوماليين أنفسهم الذين تتعرض حياتهم للتهديد جراء الكوارث الطبيعية والحروب الأهلية. وهناك تقارير تفيد بأن الخلافات داخل المجموعات أحيانا تؤدي إلى أن تصفي مجموعة واحدة الأخرى.

وفي كانون الثاني/يناير ????م استولت مليشيات في شمال شرقي الصومال على سفينة بلغارية مربوطة بأخرى سورية وساعد في التفاوض شيوخ عشائر ورجال أعمال في بوصوصو، شمال شرقي الصومال، وتم الإفراج عن الطاقم والسفينة في فبراير مقابل ??????دولارا(٣). ومنذ ذلك الحين عرضت إدارة بونت لاند في شمال شرقي الصومال استصدار رخص لسفن الصيد بشرط التزامها بممارسة ما أسمته "عمليات صيد سليمة".

من هم هؤلاء القراصنة

بعد التعاون الذي تم بين الشباب في المناطق الساحلية شمال شرقي الصومال وبقايا المليشيات الذين استقلوا عن أمراء الحرب برزت مجموعات قوية تتشكل من ثلاثة عناصر أساسية.

?- المليشيات التي كانت تعمل لدى أمراء الحرب وهم يشكلون القوة العسكرية.

?- الصيادون المحليون وهم يشكلون الخبرة اللازمة بالبحر.

?- مجموعة من التقنيين الذين يجيدون التعامل مع الأجهزة المتطورة التي يستخدمها هؤلاء.

وهذه المجموعة الأخيرة هي التي تقوم بالتواصل مع العالم الخارجي والتحدث إلى الطاقم كونها تجيد اللغات الأجنبية.. إلخ. وهناك مصادر تشير إلى أن عددا من قوات الشرطة في بونت لاند وعددا من المدرسين والمحامين تركوا عملهم والتحقوا بالقراصنة. بل إن مجموعات كبيرة من الشبان باتوا يأتون من مختلف أنحاء الصومال بما فيها العاصمة مقديشو ليجدوا لهم موضع قدم في سوق القرصنة المربح. وهناك تقارير إخبارية تشير إلى انضمام بعض الصيادين اليمنيين إلى القراصنة الصوماليين، ولكن الصورة لم تتضح بما يكفي في هذا الجانب بعد.

حياة القراصنة

يجني القراصنة أموالا فيشترون منازل وسيارات فاخرة ونبتة القات المخدرة ويبيضون أموال نشاطاتهم بإبقائها داخل بلادهم أو ينخرطون في العمل التجاري بإنشاء فنادق في مدن بونتلاند

يعيش القراصنة حياة تشبه حياة الملوك يسيل لها لعاب الكثير، وهي ناتجة عن مبالغ الفدية التي تدفع لهم فتنعكس على حياتهم ترفا وأبهة. فهم يسكنون الأحياء الراقية في مدينتي "جروي" و"غالكعيو" بولاية "بونت لاند"، و"حرطيري" و"أيل" وأصبحت حياتهم مثار إعجاب الفتيات مما جعل كل فتاة تحلم أن يطير بها قرصان ليتزوجها. فيلات مريحة وسيارات دفع رباعي ويمتلكون أغلى الجوالات وهواتف تعمل بواسطة القمر الصناعي وحواسيب محمولة. ويتزوجون أكثر من زوجة ويقيمون حفلات زواج فاخرة بشكل مذهل. فأموال الفديات تبلغ الملايين من الدولارات.

وبرغم الأموال الكثيرة التي يجنيها القراصنة فإن إنفاقهم غالبا لا يتجاوز شراء المنازل والسيارات الفاخرة وتعاطي نبتة القات المخدرة. كما أنهم وجدوا الطريقة التي يمكن من خلالها تبييض أموال نشاطاتهم تلك من دون أن يتركوا أثرا، كما هو الحال في بعض حالات غسيل الأموال، وهي ببساطة إبقاؤها داخل بلادهم. ويترك بعضهم عمل القرصنة ليطهر أمواله بالانخراط في العمل التجاري المحض كأن ينشئوا فنادق في بعض المدن في بونتلاند أو يقوموا باستيراد البضائع. وفي

بعض الأحيان تغري هذه العملية بعض الفقراء ليمتهنوا القرصنة مدة حتى يثروا ثم يتحولون إلى تجارة أخرى.

ويشكل الهدف المشترك أهم علاقة بين القراصنة رغم انتماءاتهم القبلية المختلفة، فأكثرهم ينتمي إلى قبيلة المجرتين الغالبة على شمال شرقي الصومال وبعضهم إلى قبيلة الهوية في وسط وجنوب الصومال. ولديهم ما يمكن تسميته "قواعد أخلاقية" في التعامل، ومنها ألا تشاع الفوضى برا، وأن لا يعتدى على أية رهينة، ولا يستولى على ممتلكاته، وفي حال خالف أحدهم ذلك يدفع غرامة كبيرة من نصيبه في الفدية.

ولا ينظر القراصنة إلى عملهم كجريمة ولا يحزهم وخز ضمير حين يروون قصصهم بل يؤكد أحدهم "أنها مجرد عمل بالنسبة لنا. فنحن ننظر إليها كما ينظر أى امرئ إلى مهنته." فهم يجوبون المحيط لمطاردة السفن والاستيلاء عليها ويقولون "إننا ندافع عن مياهنا من الأجانب الذين يرمون النفايات فيها."

كيف يراهم الناس

يختلط شعور سكان القرى الساحلية في الشمال الشرقي للصومال حيث ينطلق منها القراصنة حيث تجد بعضهم يكنون لهم احتراما كبيرا، ويعتبرونهم حقا كخفر سواحل متطوعين وحريصين على المنفعة العامة، بينما يراهم آخرون على أنهم يشوهون صورة الصوماليين ويجرون الويل لهذه السواحل.

ولا شك أن التجار الذين تزدهر تجارتهم بسبب ما لدى القراصنة من قدرة شرائية لا يملكها الناس العاديون ولا يفكرون في سعر السلعة هم من بين المستفيدين من ظاهرة القرصنة. وكثير من الناس ينظرون إلى القراصنة من زاوية المصلحة التي يجلبونها، لذا يتجه النظر إلى جيوبهم وما يدفعونه أكثر من أي شيء آخر. ولا يبخل القراصنة ببعض ما لديهم "فيوزعونه على أصدقائهم وأقاربهم - والقرابة في الصومال تمتد لتشمل القبيلة كلها - وينتقل المال بين أيد عديدة ما يوفر لهم في المقابل دعما داخل المجتمع"، وفى بعض مناطق بونتلاند ينتشر بسرعة خبر عودة

القراصنة إلى اليابسة محملين بأكياس من الأوراق النقدية. وغالبا ما يتوجه القراصنة مباشرة إلى مطعم أو فندق باهظ الثمن ويحتفلون بعودتهم بمضغ القات.

ويأتي كثير من الناس لرؤيتهم في الفندق حيث يمضى القراصنة يومهم وهم يوزعون المال على زوارهم ويتحدثون عن حواسيبهم آخر صرعة كما لو أنهم من كبار رجال الأعمال. وهذا الاستعراض للثروات يثير الكثير من الرغبات غير المتوقعة أحيانا لدى بعض الناس، ومثال ذلك أن مدرسين فى بوصاصو تركوا قاعات الدراسة ليعملوا مترجمين لدى القراصنة ومن ثم يكسبون في بضعة أيام ما يوازى راتبهم الشهري .

الاهداف

البحث عن صلة بين المقاومة والقرصنة تهدف إلى تشويه صورة المقاومة وتحميلها مسؤولية الإضرار بالأمن في ممرات البحر الأحمر والمحيط الهندي حتى يسهل تبرير توجيه الضربات إليها دون أن تحرج أحدا

لم يعلن ولو لمرة واحدة عن هدف سياسي للخاطفين ما عدا الفدية التي يعلنونها والمساومة عليها. وبعضهم يحاول تبرير فعلهم بكونهم يقومون بدور خفر السواحل تطوعا لحماية مياه الصومال من الصيد المحرم ورمي النفايات وأن الفديات التي يطلبونها تعتبر غرامة على من ينتهك هذه المياه، وتصبح بالتالي عائدا جلالا لهم. ولكن بالنظر إلى السفن المستهدفة في الآونة الأخيرة يبدو واضحا أن مثل هذا القول هو طريق لإيجاد تبرير ما حتى لا ينظر إليهم كمجرمين. هذا على الأقل هو الظاهر ممن يقومون بالعملية ولكن قد تكون هناك أهداف سياسية لمن يدفعونهم أو يسهلون لهم العمليات – إذا كان هناك من يقوم بذلك – وهذا ما لم يتضح بعد رغم وجود شكوك كبيرة.

هناك محاولات لربط القرصنة وجماعات القرصنة بالمقاومة الشرسة للاحتلال الأثيوبي والحكومة الانتقالية التي جاءت بها. وتشير الكثير من الكتابات الصحفية الغربية إلى ربط موضوع القرصنة بالمقاومة والإشارة إلى أن القراصنة يدفعون أموالهم إلى المقاومة أو أنهم مرتبطون عضويا بهم. ولكن هذا لا يثبت إذا أخضعنا الادعاء إلى التفسير المنطقي للأشياء بسبب:

١- أن القرصنة حسبما رأينا لها تاريخ طويل أما المقاومة فقد بدأت فقط بعد احتلال القوات الأثيوبية للبلاد في بداية عام ٢٠٠٧م

٢- أن الخلفية التي جاءت منها القرصنة حسبما أوضحناه سابقا والمتفق عليها لدى معظم الدارسين لموضوع القرصنة في الصومال، لا تتفق مع روح المقاومة الإسلامية وخلفياتها. بل يمكن اعتبارهما يقفان على طرفي نقيض.

٣- أن القراصنة يعلنون مرارا أنه لا صلة لهم بأي طرف سياسي داخل الصومال. وليس معنى ذلك أن بعض الأطراف السياسية لا تستفيد من وجود القرصنة ولو بطريق غير مباشر.

٤- إن المقاومة بكل أطيافها أعلنت شن حرب على القرصنة مرارا، وآخرها الأنباء الأخيرة التي أشارت إلى أن حركة الشباب المجاهدين سيقومون بهجوم على القراصنة لإجبارهم على تحرير السفن والرهائن.

٥- لو كان للقراصنة صلة بالمقاومة لكان المستفيد الأول منها الشعب الصومالي ولأنزلوا الأسلحة التي يستولون عليها وسلموها للمقاومة لكي تحارب بها الاحتلال الأثيوبي، وهي أسلحة تكفي ليس فقط لدحر الاحتلال بل لتحرير بقية أجزاء الصومال.

٦- معظم السفن التي يسيطر عليها القراصنة تحمل بضائع كثيرة وسلعا ومواد غذائية ولو كان لهم صلة بالمقاومة التي تعمل على تحرير الشعب الذي يتضور جوعا لقامت بإنزال الشحنات وتوزيعها على الفقراء في كل مكان.

ولكن البحث عن صلة بين المقاومة والقرصنة تهدف إلى تشويه صورة المقاومة أولا، ثم تحميلها مسؤولية الإضرار بالأمن في ممرات البحر الأحمر والمحيط الهندي حتى يسهل تبرير توجيه الضربات إليها دون أن تحرج أحدا.

ويشير أحد المفاوضين مع القراصنة - وهو يتعامل معهم منذ سنين من مقره في ممباسا بكينيا- إلى أن عصابات تتعاون مع أمراء الإجرام في دبي ونيروبي تقوم برصد طرق الملاحة لأهداف

الربح ثم تمرر المعلومات حول اتجاهات السفن إلى ما يصل إلى خمسة من عصابات القراصنة الذين يدفعون "رسوم الترخيص" لأمراء الحرب أو شيوخ العشائر.

ولكن بالمقابل هناك إشارات من عدد من الباحثين العرب والخبراء الأمنيين إلى وجود صلة ما لإسرائيل أو لدوائر غربية بالقراصنة لم تثبت حتى الآن بالرغم من أنها قد تكون المستفيد الأول منها. فقد اتهم صلاح الدين نبوي، الخبير الأمني المصري والمتخصص في شؤون الملاحة البحرية الولايات المتحدة و"إسرائيل" بالوقوف وراء عمليات القرصنة في البحر الأحمر . كما يشير بعضهم إلى وجود دعم استخباراتي وتكنولوجي من قبل إسرائيل وبعض الأطراف الأخرى. ولكن كل هذا لم يثبت بأدلة قاطعة إلى حد الآن.

ولكن هذا لا يمنع من وجود نوع من "غض الطرف" عن الموضوع من طرف قوى دولية وإقليمية كثيرة ودفعه بطرق أخرى حتى يتفاقم، للاستفادة منه واستغلاله بالسعي إلى تضخيمه بطريقة مبالغ فيها بحيث تصور على أنها "أم الدواهي" ثم يتم من خلال ذلك تمرير مشاريع إقليمية ودولية كمشروع تدويل أمن البحر الأحمر.

وأول خيط خارجي قد يفتح أسرارا أخرى مجهولة حتى اللحظة هو ما حدث مؤخرا من كتابة القراصنة لاسم امرأة يقال إنها على صلة بعمليات عسكرية نفذتها القوات الأميركية في الصومال عام ????م على السفينة السعودية والأوكرانية باسم تدليلها "أميرة" . وقالت في حديث مع موقع عسكري أمريكي إنها على اتصال منتظم مع القراصنة عبر هاتف يعمل بالأقمار الصناعية. وقد يؤدي خيط هذه المرأة إلى فتح ملفات وأسرار أخرى قد يجري طمسها.

الفصل الثانى

الاهمية الاستراتيجية للبحر الاحمر

للبحر الأحمر أهمية كبرى للأمن العربي سواء على المستوى القومي أو على المستوى القطري وأيضا للأمن العالمي، وأمن الدول الإفريقية، وهذه الدوائر الأمنية متصلة ومتداخلة ومركز ثقلها الإستراتيجي هو القرن الإفريقي

يتميز البحر الأحمر بموقعه كممر مائي يربط بين العديد من القارات وهو بذلك يختصر الوقت والمسافات والكلفة المالية مما يجعله يتمتع بالعديد من المميزات الإستراتيجية أهمها:

١. يعتبر البحر الأحمر قناة وصل بين البحار والمحيطات المفتوحة، ومن هنا تزيد أهميته الإستراتيجية سواء من الناحية العسكرية أو الاقتصادية أو الأمنية..

٢. البحر الأحمر هو الطريق الرئيسي الذي يمر من خلاله نفط الخليج العربي وإيران إلى الأسواق العالمية في أوروبا . وتحتاج أوروبا إلى نقل حوالي ٦٠٪ من احتياجاتها للطاقة عبر البحر الأحمر ، وأيضاً نقل حوالي ٢٥٪ من احتياجات الولايات المتحدة الأمريكية من النفط العربي.

٣. البحر الأحمر هو أحد الممرات الرئيسية للملاحة والتجارة الدولية بين أوروبا وآسيا. وتقدر نسبة السفن التجارية العابرة للبحر الأحمر سنويا بأكثر من عشرين ألف سفينة.

٤. للبحر الأحمر أهمية كبرى للأمن العربي سعلى المستوى القطري للدول العربية المطلة عليه، وأيضا للأمن العالمي، وأمن الدول الإفريقية، وهذه الدوائر الأمنية متصلة ومتداخلة ومركز ثقلها الإستراتيجي هو القرن الإفريقي وما يجاوره من مناطق، وإذا كان القرن الإفريقي هو المركز الحيوي لدوائر الأمن المختلفة فإن باب المندب وخليج عدن يصبحان البؤرة التي تتركز عندها الأهمية القصوى لأمن جميع الأطراف.

٥. تقع ثروات قاع البحر الأحمر وباطنه في نطاق المنطقة الاقتصادية الخالصة للدول المطلة عليه إذ لا يزيد عرض البحر الأحمر عن ٤٠٢ كيلو متر، لذا فمن حق هذه الدول وغالبتها دول عربية أن تكون لها السيادة الدائمة على الموارد البيولوجية والمعدنية في البحر .

يُعتبر أمن البحر الأحمر مسألة حيوية وبالغة الأهمية للأمن العربي، بحكم الموقع الجغرافي - السياسي الحيوي لهذا البحر في قلب العالم العربي، وكذلك لكون أغلب الدول المطلَّة على هذا البحر دولاً عربية، علاوة على أن البحر الأحمر يعتبر محل اهتمام كبير من منظور الأمن القومي العربي في ظلِّ التهديدات الناجمة عن ممارسات إسرائيل، سواء المتمثلة في محاولتها تنفيذ سياسات الإحاطة والتطويق ضد الدول العربية المطلَّة على البحر الأحمر، ولا سيما مصر والسودان، أو في ظل حرص إسرائيل على تطوير ونشر قطع بحرية متطورة في البحر الأحمر من أجل تهديد الدول العربية. وفي الوقت نفسه، يستحوذ البحر الأحمر على مكانة هامة في إستراتيجيات القوى الدولية الكبرى؛ نظرًا لأهميته الكبرى كممر ملاحي حيوي بين البحر المتوسط والمحيط الهندي، وكذلك لوجوده في موقع وسيط بين أكبر مناطق إنتاج النفط في العالم.

وقد برزت هذه الأهمية بعد حادثة السفينة "كارين إي" التي اعترضتها القوات الإسرائيلية في المياه الدولية، على بعد ٥٠٠ كيلومتر من فلسطين، واختطفتها، في ٣-١-٢٠٠٢م، وعكست إلى أي مدى أصبحت إسرائيل تنتهك سيادة الدول العربية المطلة على البحر الأحمر، ولا تحفل بقواعد القانون الدولي.

يتمتع البحر الأحمر بموقع إستراتيجي بالغ الأهمية، من كافة النواحي السياسية والاقتصادية والعسكرية والإستراتيجية، حيث يقع البحر الأحمر في موقع متوسط بين القارات. فهو همزة الوصل بين آسيا وأفريقيا، كما يتمتع بموقعه الوسيط بين أكبر مناطق إنتاج النفط في العالم، علاوة على كونه يقع في موقع وسيط بين البحر المتوسط والمحيط الهندي، كما يتميز بموقعه الانتقالي بين العروض المناخية المختلفة.

وترجع أهمية البحر الأحمر إلى كونه طريق الاتصال البحري الوحيد الذي يصل بين معبرين مائيين بالغي الأهمية: هما قناة السويس في الشمال، ومضيق عدن في الجنوب. ويشبه بعض المحللين البحر الأحمر بأنه يبدو كما لو كان جسرًا عائمًا يمتد بانحراف بين الشمال الغربي، حيث قناة السويس والبحر المتوسط، والجنوب الشرقي حيث يوجد مضيق عدن (باب المندب) والمحيط الهندي، بحيث يربط بينهما كأقصر وأسرع طريق بين الشرق والغرب عمومًا، وبين المحيط الهندي

والبحر المتوسط خصوصًا. ويكتسب البحر الأحمر أهمية إضافية من كونه منطقة تماس مع منطقة الخليج وشبه الجزيرة العربية ذات الأهمية الحيوية لصادرات النفط العالمية، بل إن بعض المحللين يذهبون إلى أن منطقة الخليج ومنطقة البحر الأحمر تعتبر منطقة إستراتيجية واحدة.

ويتسم البحر الأحمر عمومًا بأنه ضيق بصورة ملحوظة، حيث لا يزيد عرضه في المتوسط عن ١٩٠ ميلاً، وفي أوسع أجزائه لا يزيد عن ٢٤٠ ميلاً، وذلك في المنتصف، في حين يضيق حوضه كلما اتجهنا نحو الشمال أو الجنوب، ثم يزداد ضغط اليابس على المياه إلى حد الاختناق عند الأطراف. ففي الشمال، يمتد البحر الأحمر عبر خليجين طويلين ضيقين هما: خليج العقبة، وخليج السويس. وتوجد في هذين الخليجين نقطتا اختناق هما مضيقي تيران وجوبال المتحكمين في الملاحة عبر الخليجين، كما تعتبر قناة السويس أيضًا واحدة من نقاط الاختناق الرئيسية التي تؤثر على الملاحة عبر البحر الأحمر. وفي الجنوب، يتقارب ساحلا البحر الأحمر حتى يكادا يلتقيان قرب ساحل عدن، وهو ما يحدّ من المجرى الملاحي.

ويتحكم مضيق جوبال في مدخل خليج السويس، الذي يُعَدّ الذراع الشمالية الغربية للبحر الأحمر، وهو ينحصر بين رأس محمد في طرف سيناء الجنوبي وجزر جوبال وشدوان الصخرية الجرداء. وتصلح جزر المضيق لإقامة قواعد عسكرية صغيرة يمكنها التحكم في طريق الملاحة عبر الخليج إلى قناة السويس. أما مضيق تيران، فهو يقع عند مدخل خليج العقبة، وهو يتحكم في الملاحة عبر مدخل الخليج، والذي يتحكم فيه جزر تيران، وصنابير، وشرشرة. وقد جرى استخدام هذا المضيق خلال العصور المختلفة كطريق لنقل التجارة والحجاج بين السويس والجزيرة العربية والشام. أما مضيق عدن، فهو يقع في جنوب البحر الأحمر بالقرب من ميناء عدن، وتتحكم في مدخله جزيرة بريم التي تبلغ مساحتها نحو ٥ أميال مربعة.

وعلى الرغم من أن البحر الأحمر يعاني من عدد من الخصائص السلبية التي تقلِّل من كفاءته كطريق ملاحي، مثل ارتفاع الحرارة، وشدة الجذب، وانتشار الشعب المرجانية، وعدم انتظام العمق، وقلَّة الموانى الطبيعية العميقة التي تخدم هذا المجرى المائي، فإن هذه الخصائص السلبية لا تقلل من أهمية وحيوية هذا المجرى المائي كواحد من أهم طرق الملاحة البحرية العالمية،

ولكنها تدفع فقط إلى الحذر الشديد في الملاحة من أجل تخير الأعماق المناسبة وتفادي العقوبات التضاريسية.

الاستراتيجيات الدولية

يُعتبر البحر الأحمر ساحة لممارسة النفوذ والوجود العسكري من جانب القوى الدولية الكبرى. ويندرج الوجود العسكري الأجنبي في البحر الأحمر في إطار إستراتيجيات كبرى لهذه القوى الدولية، ولا سيما كل من الولايات المتحدة وبريطانيا وفرنسا، علاوة على الاتحاد السوفيتي السابق أثناء الحرب الباردة، حيث يرتبط هذا الوجود العسكري بالإستراتيجيات التي تتبناها تلك القوى تجاه مناطق الشرق الأوسط، والخليج العربي، والبحر المتوسط، والبحر الأحمر ككل.

وقد وضعت الولايات المتحدة لنفسها على الدوام عددًا من الأهداف الإستراتيجية الثابتة في البحر الأحمر، تتمثل في العمل على تأمين استمرار النفط من الدول المنتجة في الخليج العربي، وتأمين طرق الملاحة العالمية بالمنطقة لصالح الغرب، والحفاظ على أمن إسرائيل، ومساندة الدول الصديقة في المنطقة، وتحقيق المصالح الاقتصادية المرتبطة بالاستفادة من الثروات المعدنية في دول المنطقة. وخلال فترة الحرب الباردة، حرصت الولايات المتحدة على منع الاتحاد السوفيتي السابق من التغلغل إلى المنطقة، ومنعه من الانتشار والامتداد إلى مناطق أخرى.

وفي فترة ما بعد الحرب الباردة، استمر الاهتمام الأمريكي بتلك المنطقة لتحقيق معظم هذه الأهداف، علاوة على أن الولايات المتحدة كانت تحتاج بحكم كونها القوة الكبرى الوحيدة إلى الاحتفاظ بوجود عسكري دائم في المناطق الحيوية في العالم، ومن بينها البحر الأحمر. كما استفادت الولايات المتحدة من تلك المنطقة في نشر قطعها البحرية للمشاركة في حرب الخليج عام ١٩٩١م.

الامن العربى

ينطوي البحر الأحمر على أهمية كبرى للأمن العربي، حيث كان هذا البحر بمثابة بحيرة عربية

لفترة طويلة من الزمن. وتتمثل أهمية البحر الأحمر للأمن العربي في كونه يقع في مركز الكتلة العربية وقلبها من الناحية الجغرافية - السياسية، وتمثل السواحل العربية حوالي ٩٠٪ من إجمالي سواحل البحر الأحمر. فأغلبية الدول التي تطل على البحر الأحمر هي دول عربية، وهي: مصر، والأردن، والسعودية، واليمن، والصومال، وجيبوتي، والسودان، كما أن العنصر العربي يمثِّل الأغلبية من سكان إريتريا، وليس هناك دولة غير عربية على البحر الأحمر غير إسرائيل.

وتعتبر إسرائيل مصدر التهديد الرئيسي للأمن القومي العربي في البحر الأحمر، حيث تطوَّرت الإستراتيجية البحرية الإسرائيلية من مجرد العمل على فتح طريق آمن لتجارتها الخارجية عبر مياه البحر الأحمر، إلى العمل على صنع مجال للنفوذ الحيوي الإسرائيلي، سعيًا إلى تقوية مركزها كقوة إقليمية في الشرق الأوسط، وتهديد العمق الإستراتيجي الجنوبي لكل من مصر والسودان، علاوة على العمل على تحدي الوجود العسكري البحري للدول العربية عمومًا، ولمصر خصوصًا، في البحر الأحمر، ولا سيما بعد أن عانت إسرائيل من الحصار الذي قامت به البحرية المصرية ضد إسرائيل في البحر الأحمر أثناء حرب أكتوبر ١٩٧٣م، حيث نجحت مصر في إغلاق مضيق عدن، ومحاصرة إسرائيل، ومنعها من تشغيل موانيها الجنوبية. ومنذ ذلك الحين، طوَّرت إسرائيل إستراتيجيتها الأمنية في منطقة البحر الأحمر، وعملت على تحقيق نوع من التوازن والتفوق العسكري في المجال الحيوي.

وفي الوقت نفسه، سعت إسرائيل إلى تطوير قدراتها البحرية، حتى تكون قادرة على ممارسة التهديد البحري ضد الدول العربية. وعلى الرغم من أن البحرية الإسرائيلية كانت تعاني من الضعف وقلَّة الفاعلية في مواجهة القوات البحرية العربية في منطقة البحر الأحمر، ولا سيما البحرية المصرية، فإن إسرائيل سعت منذ أواخر السبعينيات إلى تطوير قدراتها البحرية بصورة فاعلة، ومجابهة التطورات الحادثة في البحريات العربية، وتمكين إسرائيل من امتلاك قدرة أكبر على ممارسة التهديد البحري ضد الدول العربية في البحر الأحمر، وأيضًا البحر المتوسط، وذلك من خلال تطوير نوعيات أكثر تطورًا من زوارق الهجوم الصاروخية طراز (ساعر) و(ريشيف)، وتطوير الصواريخ البحرية (جابرييل) لتكون متعددة الاستخدام.

وفي مواجهة هذه التهديدات الإسرائيلية والدولية لأمن البحر الأحمر، هناك إدراك عربي واسع بأن هذه التهديدات تعتبر أكبر من قدرة أي دولة عربية منفردة على مواجهتها.

هناك العديد من الدعوات العربية المطروحة لإقامة آلية للتنسيق والتعاون بين الدول العربية المطلة على البحر الأحمر من أجل الحفاظ على المصالح الحيوية المشتركة لهذه الدول، ومواجهة التهديدات التي تتعرض لها، ولا سيما التهديدات الإسرائيلية، فإن أيًّا من هذه الأفكار لم تدخل إلى حيز التنفيذ، ما تمثله من أهمية فائقة لحماية المصالح العربية في البحر الأحمر.

obeikandl.com

الفصل الثالث

ازدهار القرصنة وازديدها

أوّل تقنين دولي لاعتبار القرصنة مخالفة للقانون الدولي مع إعلان مكافحتها كان عبر وثيقة دولية هي اتفاقية الأمم المتحدة حول البحار يوم ١٩٥٨/٤/٢٩م، وجرى تأكيد هذه الخطوة في اتفاقية الحقوق البحرية للأمم المتحدة في ١٩٨٢/١٢/١٠م.

ولكن لم يتقرر اعتبار القرصنة عملا عسكريا يستدعي إعلان الحرب عليها إلا في حزيران/ يونيو عام ٢٠٠٨م عن طريق الأمم المتحدة، وهو ما كان تمهيدا للقيام بعمليات عسكرية في خليج عدن والبحر العربي كالتي قرر فتحَ الباب أمامها مجلسُ الأمن الدولي في كانون أول/ ديسمبر ٢٠٠٨م، مع إعطاء «الصبغة القانونية الدولية» لانتهاك السيادة الصومالية على المياه الإقليمية، وتلاقت على تنفيذ ذلك الوحدات العسكرية البحرية الأوروبية والأمريكية والروسية والهندية وغيرها.

المادة ١٠١ من اتفاقية ١٩٥٨م تقول بإيجاز، إن القرصنة هي كل عمل غير قانوني من جانب باخرة أو طائرة خاصة، يستهدف لأغراض خاصة باخرة أو طائرة أو أشخاصا أو حمولة عليها، إذا وقع في منطقة لا تشملها سيادة إحدى الدول، أو كان عملا تحريضيا على ذلك. ولا يشمل هذا النص أعمالا مماثلة إذا كانت بتكليف دولة من الدول أو داخل مجالاتها الإقليمية، فهنا يسري وصف العمل العدواني بشروط، وفق المادة ٣٩ لميثاق الأمم المتحدة.

وحجم ما يوصف بالقرصنة الصومالية يطرح التساؤل عن أسباب تخصيصها بإعلان الحرب، ففي عام ٢٠٠٠م سجلت عمليات القرصنة في أنحاء العالم رقما قياسيا، لا يزال ساري المفعول، وهو ٤٦٩ عملية، وشهدت الأعوام التالية مئات العمليات سنويا أيضا، ويُقدّر حجم الأضرار المادية بسببها بحوالي ١٦ مليار دولار خلال عام ٢٠٠٦م فقط، والذي شهد ٢٣٩ عملية قرصنة.

أما في عام ٢٠٠٨م، فقد شهدت الشهور التسعة الأولى منه ٢٧٠ عملية، كان منها ٨٤ في منطقة خليج عدن، تليها ٥١ عملية على سواحل غرب إفريقية، وتوزعت العمليات الأخرى من أقصى المشرق الآسيوي عند سواحل الفيليبين إلى أقصى المغرب الأمريكي عند سواحل كولومبيا وإكوادور

والبيرو. ولكن أنظار العالم مشدودة إلى «القرصنة الصومالية» بالذات، فهي تهدد مضيق باب المندب الذي يعتبر من أهم المضائق البحرية للملاحة العالمية، إضافة إلى قربه من أهم مصادر النفط في العالم، علاوة على أن القرن الإفريقي كان وما يزال ساحة أولى من ساحات صراع استعماري دولي.

وممارسة القرصنة في خليج عدن اختلفت عنها في مناطق أخرى من العالم حديثا بأن معظم عمليات القرصنة عالميا تتركز على ثروات وبضائع تحملها بواخر الشحن، بينما أقدم القراصنة قرب السواحل الصومالية على اختطاف البواخر نفسها، واحتجاز أطقمها، والمطالبة بفدية مالية لإطلاق سراحهم.

التداعيات الامنية والاستراتيجية على الدول ذات العلاقة

تشكل أعمال القرصنة الإجرامية المتزايدة في الآونة الأخيرة والمنتشرة قبالة سواحل الصومال وفي المياه الدولية للبحر الأحمر وأمام خليج عدن ضد السفن التجارية المارة حالة من الإرباك والتداعيات الخطيرة على سلامة وأمن البحر الأحمر وعلى استمراره كممر مائي آمن للتجارة، وأيضاً على المصالح الإستراتيجية للدول المطلة عليه أو تلك التي تعتمد عليه بشكل رئيسي في تجارتها الدولية، خاصة وأن حالات القرصنة واختطاف السفن خلال العام ٢٠٠٨ بلغت أكثر من ٩٠ حالة اختطاف طلباً لفدية مالية بحسب تقرير مكتب الملاحة الدولي ومقره لندن. وهو ما دفع العديد من شركات النقل البحري العالمية للإعلان عن تغيير خط سيرها الملاحي وتحويله إلى طريق رأس الرجاء الصالح برغم تضاعف التكلفة حيث اعتبر مكتب النقل البحري أن منطقة البحر الأحمر وخاصة قبالة السواحل الصومالية وخليج عدن من أخطر الممرات المائية في العالم مما رفع من قيمة التأمين على السفن المتجهة إليه.

وتتمثل خطورة القرصنة على البحر الأحمر وممراته في التالي:

- إمكانية تحول طرق التجارة الدولية والنقل البحري عنه مما يضعف من مدخولات الدول المطلة عليه اقتصاديا.

- أن يتحول البحر الأحمر إلى بؤرة للصراعات والحروب والتدخلات الإقليمية والدولية النشطة وجماعات الإرهاب الدولي ومافيا المخدرات.

- أن يتم تدويل البحر الأحمر وممراته مما يفقد الدول العربية السيادة عليه والحصول على الثروات التي يحتويها.

- أن تكون إسرائيل اللاعبَ الأساسي في رسم إستراتيجيته الأمنية والاقتصادية وفق مصالحها وحلفائها في إطار مشروع الشرق الأوسط الجديد بعيداً عن المصالح العربية.

تداعيات القرصنة على اليمن

اليمن هي من أوائل الدول العربية التي نبهت إلى خطورة الأوضاع في البحر الأحمر ودعت في منتصف سبعينيات القرن الماضي إلى عقد مؤتمر في مدينة تعز ١٩٧٧ للدول العربية المتشاطئة على جانبيه بهدف تنسيق السياسات الأمنية والإستراتيجية، والمصالح العربية، وأيضاً بهدف تعريب أمن البحر الأحمر باعتباره بحراً عربياً نظراً لأن معظم الدول المطلة عليه دول عربية، ولكن نتيجة لتصادم مصالح الدول الكبرى وإسرائيل خلال مرحلة الحرب الباردة تم إجهاض المشروع اليمني.

تداعيات القرصنة على مصر

إن مصر من أهم الدول المطلة على البحر الأحمر والمتحكمة في منفذه الشمالي عبر قناة السويس، وهي الدولة الأكثر استفادة اقتصادياً منه في دعم اقتصادها من خلال تحصيل الرسوم من السفن المارة في قناة السويس والذي يفوق دخلها منها ٤,٦ مليار دولار سنوياً على دخلها من البترول، كما أن البحر الأحمر يعني الكثير لمصر في علاقاتها الاقتصادية والسياسية مع الدول المطلة عليه سواء العربية أو الأفريقية.

تداعيات القرصنة على السعودية

المملكة العربية السعودية هي إحدى الدول العربية المطلة على البحر الأحمر، والذي يعتبر بالنسبة

obeikandl.com

لها أحد الشرايين الهامة البديلة لتصدير منتجاتها بعيداً عن موانئ التصدير الواقعة على الخليج العربي في ظل المتغيرات والظروف الدولية الراهنة أبدى كثير من المثقفين السعوديين تخوفهم على أمن المملكة واقتصادها واستثماراتها من تطور عمليات القرصنة في البحر الأحمر. وأشار هؤلاء إلى أن نفط المملكة المصدر عبر البحر الأحمر ومشاريع تحلية المياه ومستلزمات عملية التنمية التي يتم استيرادها عبر موانئ المملكة على البحر الأحمر مهددة، وطالبوا الرياض بضرورة دعوة الدول المطلة على البحر الأحمر إلى عقد اجتماع لوضع إطار للتعاون الإستراتيجي المشترك .

الاقتصاد والأمن والمصير المشترك، والتي قد يضيعها ضيق أفق بعض الأنظمة وعدم قدرتها على التبصر واستيعاب الأخطار الجادة المحدقة بكل أركان النظام العربي، خاصة وأن أكبر أزمة يمر بها العمل العربي المشترك هي عدم إدراكه للمتغيرات الإستراتيجية التي تدور من حوله، وإن هو أدركها فإنه لا يتعامل معها بالجدية التي تستحقها .

ويمكن للنظام العربي العمل لمعالجة ظاهرة القرصنة ومواجهة تهديداتها لمصالحه على النحو التالي:

١. وضع إستراتيجية أمنية عربية شاملة لتأمين البحر الأحمر وحماية حرية الملاحة الآمنة فيه لكافة دول العالم.

٢. تشكيل قوة بحرية عربية مشتركة للدول المطلة على البحر الأحمر تعمل وفق اتفاقية الدفاع العربي المشترك وتحت مظلة جامعة الدول العربية.

٣. ضرورة تقديم الدعم والمساعدة للصومال مالياً وسياسياً لتشكيل حكومة وحدة وطنية تعمل على نشر الاستقرار والأمن وفرض النظام على كامل ترابه ومياهه الإقليمية.

٤. ضرورة التنسيق العربي مع القوات المتواجدة في منطقة البحر الأحمر وخليج عدن للعمل معاً تحت مظلة الأمم المتحدة وفي إطار القانون الدولي.

٥. أهمية تشكيل مراكز للرصد والمتابعة لأمن البحر الأحمر وممراته ومنافذه.

٦. تعزيز التعاون الاقتصادي والتنسيق العربي مع الدول الإفريقية وضرورة الاهتمام بدول حوض النيل حماية للأمن القومي العربي.

٧. أهمية إشراك الدول الخليجية في أي إستراتيجية عربية لتحقيق الأمن والاستقرار في البحر الأحمر وممراته ومنافذه حيث إن خطورة أعمال القرصنة لها تأثيراتها المباشرة على النفط الذي يعتبر المصدر الاقتصادي الرئيسي لدول الخليج، كما أن لها تداعياتها غير المباشرة المتمثلة في إمكانية امتداد أعمال القرصنة المدعومة بعض الدول الإقليمي والقوى الدولية إلى منطقة الخليج العربي.

تتأسس هذه المقاربة على ثلاثة محاور أساسية، الأول يعرف بالقرصنة والقراصنة، فيتحدث عن تاريخ هذه الظاهرة، وأعداد هؤلاء القراصنة، وتوزيعاتهم الجغرافية، وانتماءاتهم القبلية، والأهداف التي يسعون لتحقيقها، والطرق والأساليب التي يتبعونها. كما يقترب هذا المحور أكثر من العالم الداخلي للقراصنة، فيقدم صورا تفصيلية عن أنماط حياتهم، ومدى قبول أو رفض السكان المحليين لهم، ودرجة انتشار "حرفة" القرصنة في هذه المنطقة أو تلك من أرض الصومال، وأسباب كل ذلك.

أما المحور الثاني فيقرأ ظاهرة القرصنة من منظور تداعياتها السياسية والإستراتيجية على المسألة الصومالية. ويطرح عدة تساؤلات مهمة، من بينها ما إذا كانت هناك قوى إقليمية ودولية تقف خلف هذه الظاهرة وتشجع عليها لتحقيق مخططات إستراتيجية في منطقة البحر الأحمر والقرن الأفريقي.

ويحاول هذا المحور الربط بين هذه الإستراتجيات وظاهرة القرصنة، ويتلمس الأسباب الكامنة وراء دعم دول مثل أثيوبيا وكينيا وإسرائيل والولايات المتحدة لإقليمي صومالي لاند وبونت لاند اللذين ينشط فيهما القراصنة.

ويسلط المحور الثالث والأخير من هذه المقاربة الضوء على تداعيات مشكلة القرصنة على الأمن القومي العربي عموما وأمن وسيادة دول المنطقة، وخصوصا اليمن ومصر والسعودية. ويستعرض

الحلول التي لا تزال ممكنة أمام الدول العربية لمعالجة هذه الظاهرة الخطيرة، خاصة في ظل تشابك المصالح وتضارب الإستراتيجيات، وبعد أن تباطأ العرب في التعامل معها.

القرصنة .. رؤية من الداخل

أصبحت القرصنة على الشواطئ الصومالية وخليج عدن قضية دولية مؤرقة وأخذت أبعادا بعيدة تهدد أمن الدول وتجارتها. فما يمر أسبوع إلا وتسمع في وكالات الأنباء ووسائل الإعلام أن سفينة كبيرة ومهمة قد استولى عليها القراصنة الصوماليون، مما حدا بالأمم المتحدة وحلف الناتو والدول الكبرى إلى التدخل في القضية، وكأننا أمام أزمة قد تفجر حربا عالمية ثالثة. فما هي القصة ومن هم هؤلاء القراصنة؟ وما الذي دفعهم إلى القرصنة؟ وماذا يريدون وما هي أهدافهم؟ ومن يقف خلفهم – إن كان هناك من أحد أو جهة– وكيف يقومون بعملياتهم البحرية؟

بداية الظاهرة فى الصومال

يشك الصيادون المحليون من أن شباكهم تتعرض للتدمير من قبل السفن الأجنبية العملاقة مما أثار المواجهة المباشرة بين السفن الأجنبية والصيادين في المناطق القريبة من الشاطئ فنشأت لدى الشباب رغبة للانتقام فحاولوا مطاردة هذه السفن باستخدام زوارق سريعة وبنادق

بدأت ظاهرة القرصنة منذ انهيار الدولة الصومالية عام ????م وسيطرة عصابات أمراء الحرب ومليشياتهم القبلية على أجزاء الصومال المختلفة. ولم يتمكن هؤلاء من ملء الفراغ الذي تركه انهيار الدولة، بل بدأت حرب أهلية مدمرة وفرت فرصة لسفن الصيد الأجنبية لغزو شواطئ الصومال في وقت مبكر لنهب الخيرات الوفيرة في البحر. فساحل الصومال يعد الأطول أفريقيا حيث يقدر بـ ???? كم ، ويتوفر على ثروة بحرية وفيرة ومتنوعة بما فيها طيور البحر والحيتان وأسماك القرش والعديد من أنواع السلاحف والدلافين.. إلخ ، وقد أصبح مرتعا لكل من هب ودب في ظل غياب سلطة الدولة.

كان الصيادون المحليون يشكون من أن شباكهم الصغيرة وغيرها من معدات صيد الأسماك

تتعرض للتدمير من قبل السفن الأجنبية العملاقة مرارا وتكرارا مما أثار المواجهة المباشرة بين السفن الأجنبية والصيادين في المناطق القريبة من الشاطئ الصومالي. وقد بح صوت سكان السواحل الصومالية في طلب مساعدتهم على وضع حد لممارسات سفن الصيد الأجنبية التي لا قبل لهم بها، ولكن شيئا من ذلك لم يحدث.

ونشأت لدى بعض الشباب رغبة للانتقام فحاولوا مطاردة هذه السفن باستخدام زوارق سريعة وبنادق مما يدافعون بها عن أنفسهم في فوضى الحرب الأهلية. وهنا لجأت الشركات المتسللة إلى تغيير أساليبها في مواجهة هذا التحدي فسعت إلى استصدار تراخيص تمنحهم حق صيد الأسماك على طول الساحل من أمراء الحرب الذين سهلوا المهمة في مقابل ملايين الدولارات التي تمنح لهم من طرف هذه الشركات. فقد كانت كل منطقة تخضع لأمير حرب ومليشياته القبلية، وكانت كل مجموعة تجوب المنطقة التي تخضع لها مدعية أنها تقوم بدور خفر السواحل. وهكذا تمكنت هذه السفن من ممارسة عملها دون خوف من الشباب المحليين. وكانت تمخر البحر تحت حماية مليشيات تابعة لأمراء الحرب المنتفعين وتمنع الشباب المحليين من التعرض لها. وإذا حدث أن اقتربت السفن الكبيرة جدا إلى الشواطئ بحيث تحرم قوارب الصيادين المحليين من رزقهم اليومي فإنهم يضطرون عندئذ لمقاومتها، في مقابل ذلك كانت السفن الكبيرة تواجههم بعنف مبالغ فيه بالأسلحة النارية الثقيلة وبخراطيم ضغط المياه لقلب قواربهم الصغيرة.

وعلى هذا الأساس أصبحت المياه الصومالية محط سفن الصيد الكبيرة التي تمارس الصيد باستخدام معدات الصيد المحظورة عالميا، بما فيها الشبكات ذات الفتحات الصغيرة جدا والنظم المتطورة للإضاءة تحت الماء لجذب الأسماك إلى الفخاخ والتجريف المحرم دوليا والشباك الخيشومية التي تقضي على مصائد الأسماك الشاطئية مما يعرض الموارد البيولوجية لخطر انهيار يؤثر على المدى الطويل على الرفاه الاجتماعي والاقتصادي للمجتمعات الساحلية. فقد جرى نهب جواد البحر وسمك القرش والموارد الأخرى. ويقدر ما جرفته هذه السفن من الشواطئ الصومالية ????? طنا سنويا. وكانت الاستفادة متبادلة بين الأساطيل الأجنبية والمليشيات وأمراء الحرب الذين يستصدرون لهم الرخص ولذلك كان الجميع يعمل على عدم عودة الاستقرار للصومال.

وشملت شركات الدول المستفيدة فرنسا وأسبانيا والهندوراس واليابان وكينيا وسريلانكا وكوريا وباكستان وتايوان وغيرهم. وكانت السفن تحمل أعلاما لدول غير مشهورة حتى تتجنب أنظمة دولها .

وبعد أن أصيب الشباب بالإحباط بعدما تولت مليشيات أمراء الحرب حماية سفن الصيد، تحولوا إلى السفن التجارية بدل سفن الصيد، وأصبح الهدف بعد ذلك سهلا باستخدام زوارق سريعة مسلحة بمجموعة من الأسلحة. فبعد الاستيلاء على السفينة التجارية وطاقما يطلبون الفدية مقابل إطلاق سراحهم، وقد انضمت إليهم لاحقا مليشيات أمراء الحرب بعد أن رأى رجالها أن هذه الطريقة أسرع في الكسب من العمل لدى أمراء الحرب، وهنا بدأت القرصنة تنحرف عن مسارها لتتعرض للسفن التي تقوم بإيصال المساعدات الغذائية من برنامج الأغذية العالمي للصوماليين أنفسهم الذين تتعرض حياتهم للتهديد جراء الكوارث الطبيعية والحروب الأهلية. وهناك تقارير تفيد بأن الخلافات داخل المجموعات أحيانا تؤدي إلى أن تصفي مجموعة واحدة الأخرى .

كما كانت المليشيات التي تدعي أنها تقوم بدور خفر السواحل تطوعيا تستولي على بعض السفن التي لا تدفع لهم مقابلا ليتم دفع الفدية لإطلاقها. وبدأ ذلك في السنين الأولى من الحرب الأهلية، وربما تكون أول محاولة قرصنة قد تمت في آذار / مارس ???? حيث أطلقت المليشيات قذائف هاون على يخت بريطاني اسمه (لونجو باردا) في خليج عدن وحاولوا الصعود على اليخت لولا اقتراب البحرية الكندية (فريدريكتون) التي كانت تمر بالمكان .

وفي كانون الثاني/يناير ????م استولت مليشيات في شمال شرقي الصومال على سفينة بلغارية مربوطة بأخرى سورية وساعد في التفاوض شيوخ عشائر ورجال أعمال في بوصوصو، شمال شرقي الصومال، وتم الإفراج عن الطاقم والسفينة في فبراير مقابل ??????دولارا. ومنذ ذلك الحين عرضت إدارة بونت لاند في شمال شرقي الصومال استصدار رخص لسفن الصيد بشرط التزامها بممارسة ما أسمته "عمليات صيد سليمة".

وكانت المواجهات بين سفن الصيد والقراصنة متواصلة في صمت دون أن تثير أحدا حتى بلغت سفن الصيد في عام ????م حسبما تشير بعض الدراسات إلى نحو ??? سفينة صيد أجنبية تقوم بالصيد غير المشروع في المياه الصومالية(٩). ويقدر مسؤول في الأمم المتحدة أن عمليات الصيد غير المشروع في المياه الصومالية تدر ما يربو على ??? مليون دولار سنويا. وحسب المكتب البحري الدولي فإن عمليات القرصنة المنفذة أو تلك التي تمت محاولتها والمبلغ عنها في مياه أفريقيا الشرقية ومنذ عام ???? وحتى عام ???? على التوالي تبلغ ??،??،??،??،??، وهذا يشير إلى أن معدل القرصنة كان في تراجع ملحوظ. ولكن بدأ في الارتفاع بعد ذلك منذ ????م حتى الآن فيما عدا فترة المحاكم الإسلامية وهي النصف الأخير من عام ????.

القاء النفايات السامة والنووية على سواحل الصومال

تخلصت الشركات الأوروبية من النفايات الخطرة بالصومال بتكلفة أقل من ?.? دولار بينما يكلفهم ??? الأمر دولارا في أوروبا وتلقى الشركات نفايات اليورانيوم المشع والمعادن الثقيلة كالزئبق والكاديوم والنفايات الصناعية والكيميائية ونفايات المستشفيات

ولم تكتف الشركات الغربية باستغلال الوضع بممارسة الصيد المحرم دوليا بل قامت بإلقاء النفايات الخطرة في الصومال خلال الحرب الأهلية الصومالية. وتشير التقارير إلى أن هذا العمل بدأ قبل عام من انهيار الحكومة المركزية أي في عام ????، ولكن بدأت تظهر في وسائل الإعلام في خريف ????حيث أشارت التقارير في وسائل الإعلام الدولية إلى وجود شركات أوروبية – دون ذكر أسماء – تقوم بإلقاء النفايات الخطرة والسامة بصورة غير شرعية في الصومال .

وما أثار الجدل حينها في ???? كان ورود أنباء عن إبرام شركات أوروبية عقودا مع أمراء الحرب الصوماليين ورجال الأعمال لإلقاء النفايات في البلاد. وكانت الشركات المتهمة حينها شركات إيطالية وسويسرية. وفي بيان صحفي من جانب المدير التنفيذي لبرنامج الأمم المتحدة للبيئة (UNEP) في حينه الدكتور مصطفى كمال طلبه ، الذي كان حينها مقيما في نيروبي أشار إلى أنه أصبح من الواضح أن الشركات الأوروبية تتخلص من نفاياتها الخطرة في الصومال. ولكن برنامج

الأمم المتحدة لم يبدأ في التحقيق في القضية إلا بعد خمس سنوات أي في عام ????م حيث انتدب لمهمة القيام بالتحقيق الميداني فريق يترأسه صومالي لتنفيذ تحقيق ميداني في كثير من المناطق في الصومال وخاصة في المناطق الساحلية. ولكن المثير في الأمر أن نتائج التحقيق الذي كتبه الفريق في تقريره لم تنشر أصلا. ولكن مجلة "الأسرة المسيحية" الإيطالية (Familgia Cristiana) نجحت في العثور على نسخة منه في عام ????. وقامت المجلة بتحقيقات خاصة بها أيضا ثم تولت نشر عدة مقالات حول هذا الموضوع.

وفي ضوء هذه التقارير وما أثارته من ضجة حينها باتهام شركات إيطالية وسويسرية بالضلوع في الموضوع، طالب البرلمان الإيطالي بدراسة المسألة وأنشئت لجنة لتقصي الحقائق، وقد خلص التقرير النهائي الذي نشر في عام ???? إلى أن ما يسمى بـ "المافيا البيئية" تدير شركات تتعامل مع ?? طنا من النفايات سنويا.

ووجدت الشركات الأوروبية أنه يمكنها في ظل الفوضى الصومالية التخلص من النفايات الخطرة بتكلفة أقل من ?.? دولار بينما يكلفهم ??? الأمر دولارا في أوروبا. وتلقى في الصومال مختلف أنواع النفايات ومنها نفايات اليورانيوم المشع وهناك نفايات المعادن الثقيلة مثل الزئبق والكاديوم والنفايات الصناعية والكيميائية ونفايات المستشفيات إلخ. ولا يزال إلقاء النفايات والصيد المحرم مستمرا حتى اللحظة، وجاء تأكيد ذلك على لسان مفوض الأمين العام للأمم المتحدة في الصومال السيد أحمدو ولد عبد الله في أكثر من مناسبة.

ومما يغضب الصوماليين بصفة عامة أن الدول والمنظمات لم تحرك ساكنا بل التزمت الصمت عندما كانت السفن الأجنبية تقوم باستغلال الموارد السمكية بصورة غير قانونية وبإلقاء النفايات السامة والنووية في البلد، بينما تقيم الدنيا ولا تقعدها عندما تتعرض سفنهم للقرصنة، ويعدون ذلك من قبيل الكيل بمكيالين والنفاق السياسي. ويقول الأكاديمي الصومالي المعروف البروفيسور عبدي إسماعيل سمتر، من قسم الجغرافيا والدراسات الدولية في جامعة منيسوتا بالولايات المتحدة تعليقا على قرار الأمم المتحدة رقم ???? الذي يعطي الحق للدول المتعرضة للقرصنة الدفاع عن نفسها: "إن على الأمم المتحدة أن تنظر إلى قضية إلقاء النفايات السامة، وهذا ما

لم يتم التعرض له في القرار ????". وما يثير الاستغراب والقلق، الإثارة الدولية التي صاحبت عمليات القرصنة البحرية الأخيرة دون أن تجلب القرصنة السياسية التي كان يمارسها أمراء الحرب بدعم إقليمي ودولي وراح ضحيتها ملايين الصوماليين .

تأثير القرصنة فى المسألة القانونية

«علاوة على الحصار المفروض على الصومال من قبل كل من أثيوبيا وكينيا بعد الغزو، جاء حصار القرصنة ليشد حبل المشنقة على رقبة الشعب الصومالي»

لقد نشأت القرصنة في الصومال منذ انهيار الدولة في أوائل التسعينيات، وبسرعة مذهلة أصبحت ظاهرة خطيرة ومزعجة بشكل يهدد أمن التجارة العالمية، وإلى تحول النقل البحري عبر رأس الرجاء الصالح وإلى تفاقم الأزمة الاقتصادية العالمية بارتفاع سعر النفط وتكاليف شحن السفن وازدياد نفقات التامين البحري بنسبة عشرة أضعاف ومن ثم ارتفاع أسعار السلع في وقت ينوء فيه العالم أصلا بأكبر أزمة اقتصادية ومالية طاحنة في تاريخه الحديث.

ونزلت القرصنة بكل ثقلها لتحارب الشعب الصومالي في أرزاقه بفرض حصار عليه بتعقبها للسفن المتجهة إلى موانئه وبتعريضها حياة الملاحين للخطر وبطلبها فديات طائلة، الأمر الذي أدى إلى توقفها عن العمل والمساهمة في تجويع الشعب بتوقف التجارة وغلاء الأسعار وتعطل إمداد البلاد بالمواد الغذائية، في وقت يعانى فيه الصومال من الغزو الإثيوبي الذي دمر المدن، وأدى إلى نزوح مليون ونصف من العاصمة إلى العراء بدون غذاء أو مأوى وأصبح أكثر من ثلاثة ملايين إنسان مهددين بالموت جوعا، ناهيك عن الجفاف والفيضانات بشهادة منظمات الإغاثة الدولية، ولاسيما برنامج الغذاء العالمي، وفى ظل منع قوات الاحتلال من توزيع المساعدات الإنسانية كسلاح لكسر شوكة المقاومة.

ولم يفلت أحد من هذا الحصار، حتى البواخر المحملة بالمعونات الغذائية الإنسانية لحساب برنامج الغذاء العالمي تعرضت للسطو المسلح مما أدى إلى توقف النقل البحري من وإلى الصومال. وهذا الحصار مفروض حتى الآن، وإن استطاع برنامج الغذاء العالمي فك الحصار حينا بالاتفاق مع

الدول الغربية وخصوصا فرنسا وأسبانيا وكندا وهولندا على حراسة سفنها الحربية للبواخر المؤجرة له التي تحمل المعونات الإنسانية المتجهة للصومال. فعلاوة على الحصار المفروض على الصومال من قبل كل من أثيوبيا وكينيا بعد الغزو، جاء حصار القرصنة ليشد حبل المشنقة على رقبة الشعب الصومالي.

وتمتد جذور القرصنة من فقدان الدولة الصومالية سيطرتها على برها وبحرها منذ انهيار السلطة المركزية في الصومال جراء تورط الدولة الصومالية في عصر الحرب الباردة في نزاعات الدول الكبرى بتحالفها مع السوفييت حينا ثم تمردها عليه وانحيازها للولايات المتحدة وانخداعها بوعودها المعسولة وذلك بالدخول في حرب الأوغاد ين ١٩٧٦، ثم اتفاق الدولتين الأعظم على إنذارها بالانسحاب وإلا تعرضت لعقاب عسكري مشترك. ولما انسحب الصومال بدأت إثيوبيا تلاحقه بالتحرش على حدوده وتسليح حركات التمرد المناوئة للنظام الصومال وتوجيهها لتنفيذ مخططاتها الإستراتيجية التي هي تفتيت الصومال الموحد إلى كيانات عشائرية صغيرة حماية لأمنها الوطني كما تزعم، وللحصول على موانئ في البحر.

وفى الوقت الذي كانت إثيوبيا تجد فيه الدعم العسكري من الاتحاد السوفييتي امتنع الغرب وقتها عن تقديم السلاح للصومال، مما أثر في توازن القوى، واستمرار انهيار الدولة الصومالية، بفضل تضافر هذه العوامل جميعا.

وفى عام ١٩٩٣ عندما فشل التدخل الأمريكي في الصومال بعد كارثة مقتل ١٨ من أفراد الجيش الأمريكي قررت الولايات المتحدة ترك الصومال وشأنه واعتبرته مرتعا للإرهاب الذي يتوجب يجب استئصاله، ومكنت إثيوبيا من أن تتدخل في شؤونه وتغزو أراضيه، ومن ثم تفرض حقائق سياسية على الأرض على مرأى ومسمع من العالم وبمباركة أمريكية.

وكانت الخطوة الأولى رعايتها لإنشاء كيان ذاتي في صومالي لاند ومن بعد خلق إقليم بونت لاند، ثم الإشراف على شن حروب بين المليشيات المتعددة في الجنوب التي كانت تمولها بدون استثناء. وهنا يلتقي المخطط الإثيوبي لزعزعة الاستقرار وتفكيك الدولة الصومالية والمشروع الأمريكي لمحاربة الإرهاب.

"تتمتع واشنطن بسلطات واسعة في إقليم بوتلاند الذي تجرى في شواطئه عمليات القرصنة وتستطيع واشنطن التحرك لوضع حد لها"

وفى تقرير لمجموعة الأزمات الدولية رقم ٩٥ بتاريخ ١١ يونيو/حزيران جاء فيه "إن للولايات المتحدة قاعدة عسكرية في جيبوتي، الوحيدة من نوعها في أفريقيا للتنسيق وكمركز إقليمي لمحاربة الإرهاب، ودائرة اختصاص عملها الصومال، وميزانيتها السنوية ١٠٠ مليون دولار. وقد مولت المخابرات المركزية الأمريكية عددا من الشبكات والتنظيمات الصومالية لمحاربة الإرهاب، وبمساعدة من هذه الوكالة كونت في بوتلاند قاعدة مركزية لجهاز إقليمي، ومن مهماتها الاستخبارية الإشراف والتحقيق واعتقال المشتبه بهم كإرهابيين، وفرض الرقابة على الموانئ والمطارات وحماية الأجانب".

وفى تقرير آخر لمجموعة الأزمات الدولية ورد "أن جهاز الأمن في كل من حكومة بوتلاند وصومالي لاند يخضعان للإشراف المباشر للحكومة الأثيوبية، وهى التي تسدد رواتب ضباطه". وتأسيسا على هذه السلطات الواسعة التي تتمتع بها واشنطن في إقليم بوتلاند الذي تجرى في شواطئه تقريبا كل عمليات القرصنة تستطيع واشنطن التحرك لوضع حد لها، لاسيما وأن الإقليم واسع الأرجاء، قليل السكان، عدد قاطني مدنه لا يتجاوز بضعة آلاف ويسوده النظام العشائري، بمعنى أنهم خاضعون لولاءات قبلية، وهو الأمر الذي يسهل الرجوع إلى عناوين وانتماءات كل المتورطين في عمليات القرصنة، ومن ثم اعتقالهم بسهولة.

هذا وقد حدث عدة مرات أن تدخلت الحكومة المحلية لفك أسر السفن المختطفة التي كانت تحمل بضائع مملوكة أو ركاب من مواطني الإقليم بدون إراقة دماء أو دفع فدية، الأمر الذي يثبت التواطؤ في حالات القرصنة الأخرى. إذن تستطيع الولايات المتحدة التدخل لوقف عمليات القرصنة من المنشأ ولكنها لا تفعل لغرض في نفس يعقوب.

وكما أن زعزعة الاستقرار في البر الصومالي ساعدت على تكوين كيانات انفصالية وتبرير الغزو الإثيوبي بتمويل أمريكي وحمايته من العقاب الدولي، فإن زعزعة الاستقرار في المياه الإقليمية

الصومالية ستؤدى إلى تهديد المصالح التجارية الدولية وتبرير استصدار قرارات من مجلس الأمن ومن غيرها من المنظمات الدولية للسيطرة على الموقع الجغرافي الإستراتيجي للصومال بحكم إطلاله على شبه الجزيرة العربية وعلى البحر الأحمر وعلى الخليج العربي وعلى المحيط الهندي.

وقد ساندت الولايات المتحدة مشروع القرار الذي تقدمت به فرنسا في أكتوبر/ تشرين أول الماضي (القرار رقم ١٨٣٨) الذي أقره مجلس الأمن بالإجماع، وسمح للدول الأعضاء باستخدام كل الوسائل الضرورية لمكافحة القرصنة جنوب البحر الأحمر قبالة السواحل الصومالية بما في ذلك استخدام القوة المسلحة ونشر السفن وطائرات عسكرية، بل طالب دول العالم التي تملك قوات عسكرية في المنطقة (الولايات المتحدة وأوربا) باستخدام كل الوسائل الضرورية في عرض البحر وفى المجال الجوى لمكافحة القرصنة. كما نشرت المدونات الالكترونية الإثيوبية مقالات مماثلة بمناسبة خطف الباخرة الأوكرانية المحملة بالأسلحة المتطورة والمتوجهة إلى جنوب السودان بتغطية كينية، داعية إلى الإلحاق الفوري لكل من صومالي لاند وبونت لاند بالأراضي الإثيوبية.

وقد تقرر قبل أسبوعين في مؤتمر قمة طارئ لدول الإيجاد عقد في أديس أبابا أن ترسل كينيا قوات لإحلال السلام في الصومال على نقيض قرار مجلس الأمن الذي يحظر إرسال قوات من الدول المجاورة للصومال إليه تحت أية ذريعة. وتقرر أيضا وبمبادرة إثيوبية وتحت مظلة منظمة الوحدة الإفريقية إنشاء قوات خاصة مكونة من ثلاثة عشر دولة من شرق إفريقيا من بينهما إثيوبيا وكينيا للقيام بمهمات خاصة في الصومال، وقد اجتمع قادة هذه القوات من جميع الدول الأعضاء للتدرب في كينيا وانتظارا لصدور الأمر بتنفيذ هذه القوات لمهامها داخل الصومال.

"مختطفو ناقلة النفط السعودية" سيرس ستار قطعوا مفاوضاتهم مع مالكي السفينة السعودية مفضلين التحدث مع سيدة أمريكية ثرية تدعى ميشيل لين بالارين لها ارتباطات وثيقة بالجيش الأميركي وبالمجتمعات الاستخباراتية"

الخطيرة ذات الصدى العالمي، وبعد أن حصلت على القرارات اللازمة من المنظمات الدولية

ذات العلاقة للتصدي لهذه العمليات تطلع أصوات أمريكية مدافعة بأنه لا يمكن فعل شيء يذكر إزاء هذا الأمر، وبأن الرد محفوف بالمخاطر على أمن الملاحين والسفن والشحن، وبنفي علاقات القراصنة بالقاعدة أو بالإرهاب أو بارتباطهم بالإسلاميين.

وفي تقديري أنه يتم غض الطرف عن عمليات القرصنة بل ويتم تشجيعها لتكوين رأي عام معاد للصومال يستسيغ تمرير بعض المشاريع، ويكفى أن نسرد هذه القصة التي أذاعتها محطة التليفزيون الأمريكية في ٢٧ نوفمبر/تشرين الثاني ٢٠٠٨، وكذلك ما كتبه كولن كلارك في الموقع الإلكتروني "ميلاتارى كوم" في ٢٥ نوفمبر ٢٠٠٨ للتدليل على علاقة الاستخبارات الأمريكية بالقرصنة.

ويقول الخبر "إن مختطفي ناقلة النفط السعودية" سيرس ستار "المختطفة قطعوا مفاوضاتهم مع مالكي السفينة السعودية مفضلين التحدث مع سيدة أمريكية ثرية تدعى ميشيل لين بالارين لها ارتباطات وثيقة بالجيش الأميركي وبالمجتمعات الاستخباراتية". وهذه السيدة لها تاريخ عريض من شبكة علاقات مع الصومال من بينها اتهامات من مطبوعات محترمة مثل "أفريكان كون فيدنشيال" بأنها كانت تساعد في تخطيط عمليات عسكرية في الصومال في عام ٢٠٠٦.

وفى حديث مع كاتب المقال في ٢٤ نوفمبر/تشرين الثاني قالت بالارين "أنها كانت على اتصال منتظم مع القراصنة بالتليفون الفضائي، وكان آخر اتصال بهم الاثنين الماضي الساعة الخامسة مساء، وأنها راجعة توّا من الصومال في ١٨ نوفمبر". وأضافت إ أنها لا تتفاوض مع محتجزي الناقلة السعودية فحسب، ولكنها على اتصال أيضا بالباخرة الأوكرانية المحملة بالأسلحة ومنصات الصواريخ والذخيرة و٣٣ دبابة روسية الصنع ت-٧٢"، واستطردت "إنني على اتصال بهاتين السفينتين بشكل منتظم". وتدير هذه السيدة شركة أمنية مقرها في فرجينيا "سيليكيت آرمور". وفى تعاطف بين مع القراصنة، قالت "أن هذه ليست مهنتهم رغم كسبهم مبلغ ١٥٠ مليون دولار من هذه العمليات وأنها تريد تشجيعهم بتجنيد ٥٠٠ منهم للعمل في خفر السواحل انطلاقا من ميناء بربرة".

إن ما يجرى من مساع حثيثة لفرض إرسال قوات إفريقية بناء على تمويل وأجندة أمريكية في جنوب الصومال، والقرارات المستخرجة من مجلس الأمن التي تستبيح السيادة الصومالية في شماله برا وبحرا تحت ذريعة مقاومة القرصنة هي وجهان لعملة واحدة، فالسياسة الأمريكية إزاء الصومال تتلخص في كلمة واحدة وهى محاربة الإرهاب. في إطار سياستها الكونية المعروفة بالحرب ضد الإرهاب. أسوة بما تفعل في أفغانستان والعراق. وكما تحشد هناك تحالف الراغبين، فإنها تستنفر هنا الدول الإفريقية التي تعيش على مساعداتها للقيام بالمهمة نيابة عنها.

وتستكمل الولايات المتحدة المهمة التي بدأتها إثيوبيا بممارسة سياسة حازمة لفصل صومالي لاند عن الجنوب، ولذلك صرح متحدث رسمي للقوات الأمريكية في جيبوتي في أوائل هذا العام بأن بربرة قاعدة مثالية للولايات المتحدة لا نظير لها، ولذلك تحبذ الولايات المتحدة منح الاستقلال لهذا الإقليم، إلاّ أن البنتاغون ينتظر رأى وزير الخارجية في هذا الصدد.

كما استقبل وفد في نفس الفترة من صومالي لاند برئاسة رئيسه في واشنطن بترحاب من قبل وزارة الدفاع ووزارة الخارجية الأمريكية، وتم خلاله تقديم الوعود بالمساعدة والترحيب بالسير على نهج الانفصال، وتعامل الولايات المتحدة هذا الإقليم كدولة مستقلة.

وقد قامت نائبة وزير الخارجية الأمريكي السيدة جنداى فرايزر بزيارة عمل لهرجيسا كالت خلالها المديح لإنجازات صوماليلاند. وفى رد على سؤال حول موقف الولايات المتحدة من إعلان استقلال صومالي لاند، قالت فرايزر أنها تفضل أن تقوم منظمة الاتحاد الإفريقي باتخاذ مبادرة في هذا الشأن، في تلميح لتأييد الانفصال لكنها تأخذ في الحسبان بعض الإشكالات الدبلوماسية التي تحول دون أن تقوم الولايات المتحدة باتخاذ قرار أحادى الجانب قبل إنضاج الموضوع على مستوى منظمة الوحدة الإفريقية.

وتعتبر إثيوبيا الحليف الرئيسي للولايات المتحدة في القارة الإفريقية، فموقعها الإستراتيجي الفريد بسيطرتها على منابع النيل وعلاقاتها الوثيقة مع كينيا وأوغندا ودول البحيرات الكبرى، وفى قدرتها على التأثير في مسار الأحداث في جنوب السودان وفى دارفور، الأمر الذي يؤهلها لتحجيم

دور كل من السودان ومصر في إفريقيا والعالم العربي. ناهيك عن كثافتها السكانية ودورها القيادي لمنظمة الاتحاد الإفريقي بحكم وجودها في أديس أبابا، كما أن علاقاتها الإستراتيجية بإسرائيل يتيح لها أن تلعب دورا محوريا في سياسات الشرق الأوسط.

لكل هذه الأسباب فإن الغرب يعتمد على إثيوبيا اعتمادا كليا في استراتيجياتها في إفريقيا والشرق الأوسط. وتستمع إليها دول الاتحاد الأوروبي فيما يتعلق بالشأن الصومالي، كما أنها تدفع كل فواتير الحساب للمخططات الإثيوبية في الصومال بدءا من نشاط الحكومة المؤقتة إلى تثبيت الوقائع على الأرض بعد الغزو.

"ساهمت الضجة الإعلامية التي رافقت عمليات القرصنة على إعطاء الأولية لمعالجة آثارها السلبية على المصالح الدولية وأدت إلى خلق ردود فعل صاخبة أفضت إلى تشويه سمعة البلاد"

وترى دول الاتحاد الأوروبي أن الأمن في القرن الإفريقي مهم بالنسبة لأمنها ورخائها لكونه يطل على البحر الأحمر، وهو الممر الإستراتيجي لحاجاتها من الطاقة والوقود ولتجارتها العالمية بين أوربا والعالم، وهذا ما يبرر انغماسها في نزاعات القرن الإفريقي.

ونظرا لكون الغرب لا يثق في العالم العربي بحكم التناقضات المتراكمة بين الطرفين والصراع العربي الإسرائيلي والكراهية المتبادلة بينهما وعدم ثقة الغرب باستمرارية النظم العربية الموالية له فإنه (الغرب) يعتمد على محور إثيوبيا-إسرائيل في المنطقة. ونظرا لأن استقرار السودان ورخائه وموارده الاقتصادية يعتبر إضافة إلى القوة العربية، كما أن وجود دولة الصومال المستقلة الآمنة في القرن الإفريقي من شأنها أن تشكل رصيدا ايجابيا آخر للعالم العربي فلا بد من كسرهما وتفتيتهما، ولذلك فإن إثيوبيا تقدم السلاح والتدريب لجنوب السودان لفصله عن الشمال، وتتآمر لاقتطاع دارفور عن سائر السودان ودائما يتم ذلك بالتنسيق والتعاون مع حليفتها المخلصة كينيا، وحادثة الباخرة الأوكرانية المختطفة التي كانت تحمل الأسلحة الثقيلة المتطورة والمتجهة إلى جنوب السودان بتغطية كينية، والطائرة الإثيوبية التي ضبطت وهى تنزل حمولتها العسكرية في مطار جوبا خير دليل على ذلك.

ساهمت الضجة الإعلامية التي رافقت عمليات القرصنة على إعطاء الأولية لمعالجة آثارها السلبية على المصالح الدولية، وأدت إلى خلق ردود فعل صاخبة وإن كانت مشروعة أفضت إلى تشويه سمعة البلاد وتبرير إصدار قرارات من مجلس الأمن ومن المنظمات الدولية الغربية تعتبر شكلا جديدا للاحتلال وتسوغ للعدوان على الصومال، وألقت ظلا كثيفا على القضية الجوهرية، ألا وهى الاحتلال الإثيوبي وعواقبه الوخيمة على الصومال، وقد تجاهل الإعلام العالمي أنه قبل الغزو استطاعت سلطة المحاكم الإسلامية بما كان لها من هيبة وشرعية داخلية القضاء على ظاهرة القرصنة وساد الأمن والاطمئنان في كل ربوع الصومال، ولم تنتعش القرصنة من جديد إلاّ بعد الغزو الإثيوبي الذي جلب الفوضى والدمار والنهب والسلب والتشريد والقتل، والقرصنة هي السلاح الفتاك الذي استخدمه الاحتلال لإكمال «ذبح» الصومال دولة ووطنا وشعبا ووجودا.

أما في المجال السياسي فإن المفاوضات الجارية بين الحكومة المؤقتة والتحالف من أجل إعادة التحرير تحت رعاية الأمم المتحدة رغم الترويج لنجاحها بإعلان وقف إطلاق النار وتكوين قوات مشتركة والمشاركة في السلطة فإنها لا تبشر بالخير. وقد تسببت الاتفاقيات المبرمة بينهما إلى كسر شوكة المقاومة وتصدع الجبهة العريضة المكونة من فصائل مختلفة وحدوث انشقاقات متلاحقة لا بين الأطراف الرئيسية فحسب، بل حتى في داخل الطرف المؤيد للاتفاقات. وقد أحبطت هذه المساعي الجماهير المؤيدة للمقاومة وحطمت الروح المعنوية لدى المناضلين الحاملين للسلاح، وأضعفت بصفة عامة قدرة المقاومة على كسب معركة عسكرية حاسمة رغم سيطرتها على كافة البلاد باستثناء مدينتي مقديشو وبيدوة.

ويرجع هذا التراجع إلى تفرد القيادة باتخاذ القرارات دون الرجوع إلى المؤسسات أو القاعدة ودون التشاور مع كل من يهمه الأمر وعدم وجود رؤية إستراتيجية واضحة، وقد كانت بنود الاتفاقيات غامضة بل وتمنح إثيوبيا الفرصة للتنصل من كل التزام، كالنص على انسحاب إثيوبي إذا وصلت قوات كافية من الأمم المتحدة، وفى اتفاقية لاحقة بالتنازل عن هذه الصياغة وإحلالها بأخرى تتضمن إحلال قوات من الإيجاد، وهذا يعنى أن القوات الإثيوبية ستكون متواجدة بغطاء جديد.

وفى الوقت الذي تنسق فيه إثيوبيا جهودها مع الولايات المتحدة والاتحاد الأوروبي والأمم المتحدة

ومنظمة الاتحاد الأفريقي لتنفيذ مخططاتها الإستراتيجية فإن فريق التفاوض الممثل للتحالف قانع بانتظار تحقيق الوعود الخلابة التي يوزعها الدبلوماسيون المحنكون بالمجان.

والخوف اليوم في أن ينتهي الفريق الموقع على اتفاقيات المصالحة بالوقوع في فلك المشروع الأثيوبى بعلمه أو بدون علمه بعد قبوله الرضوخ للأطر المتفق عليها في مواثيق مباجاتى التي على أساسها يقوم النظام السياسي في مقديشو، الحائز على رعاية الأمم المتحدة وتمويل الاتحاد الأوروبي، التي يرتكز على جعل الصومال كانتونات عشائرية متناثرة خاضعة للهيمنة الإثيوبية. وطالما أن الشكل الإطاري للنظام مضمون من الأمم المتحدة وممول من الاتحاد الأوروبي فإنه لا بد من الانحناء والامتثال له.

وفى ظل هذه الظروف يتطلب الأمر إعادة كل الأطراف المشاركة في المقاومة الوطنية النظر في مواقفها، والإجماع على القاسم المشترك بينها وهو تحرير البلاد من براثن الاحتلال الإثيوبي وضمان استقلاله الوطني ووحدته الترابية، والدخول في العملية التفاوضية بعد تنسيق المواقف وتوفيق الرؤى. وما يجعل هذا الأمر ملزما هو أن المقاومة (المعارضة للاتفاقات) لا تزال مسيطرة على معظم القطر، وأنها تملك أوراقا قوية يمكن أن تلعبها وأنه لا يمكن تجاهلها إطلاقا.

وإذا لم يتم هذا فإن الفريق المفاوض للحكومة المؤقتة سيصبح ضحية لتنفيذ المشروعات الأجنبية. وقد هللت إثيوبيا لتفاهمات جيبوتي ووصفتها بأنها نصر إستراتيجي لها، إذ أنها أفضت إلى تشتيت المقاومة وإضعافها، وفى تقديرها أنها كسبت معركة حاسمة، وقادرة على تجاوز مشكلة انسحاب القوات الإثيوبية بإقناع البرلمان بطريقة أو بأخرى على إصدار قرار جديد يصادق على بقاء القوات الإثيوبية في الصومال.

إن الأجندات الأجنبية التي تحاك خيوطها في الصومال وفى السودان بهدف تمزيقهما وكذا السيطرة على الموقع الإستراتيجي للصومال وفرض هيمنة عسكرية أجنبية على باب المندب والبحر الأحمر لا تستهدف هذين البلدين فحسب، وإنما تستهدف المنطقة العربية برمتها. ولذلك فإنه يقع على عاتق العالم العربي ضرورة إدراك الخطر المحدق، واتخاذ مواقع دفاعية في الخطوط

الأمامية بدعم السودان والاهتمام بمشاكل الصومال وبناء جسور الثقة مع كل الأطراف المشاركة في العملية السياسية لمساعدتها على الخروج من المحنة وتقديم يد العون وتعزيز قوى الرفض للاحتلال الإثيوبي.

تأثير القرصنة الصومالية في البحر الاحمر وتداعياتها على الامن القومى العربى

إن عمليات القرصنة المتزايدة في جنوب البحر الأحمر ليست فقط تهديداً للأمن والاستقرار والاقتصاد والمصالح الإستراتيجية لكافة الدول المطلة عليه أو المتحكمة في منفذه الجنوبي عبر خليج عدن وباب المندب، اليمن والصومال، أو من قبل مصر المتحكمة في المدخل الشمالي عبر قناة السويس، بل هو تهديد يشمل أمن دول الخليج بشكل مباشر وهي المستفيد الرئيسي من الممر المائي لتسهيل مرور نفطها وتجارتها إلى الشمال وبالعكس، كما أن التهديد يشمل أمن العالم أجمع وتجارته واستقراره.

ملخص

تتأسس هذه المقاربة على ثلاثة محاور أساسية، الأول يعرف بالقرصنة والقراصنة، فيتحدث عن تاريخ هذه الظاهرة، وأعداد هؤلاء القراصنة، وتوزيعاتهم الجغرافية، وانتماءاتهم القبلية، والأهداف التي يسعون لتحقيقها، والطرق والأساليب التي يتبعونها. كما يقترب هذا المحور أكثر من العالم الداخلي للقراصنة، فيقدم صورا تفصيلية عن أنماط حياتهم، ومدى قبول أو رفض السكان المحليين لهم، ودرجة انتشار "حرفة" القرصنة في هذه المنطقة أو تلك من أرض الصومال، وأسباب كل ذلك.

أما المحور الثاني فيقرأ ظاهرة القرصنة من منظور تداعياتها السياسية والإستراتيجية على المسألة الصومالية. ويطرح عدة تساؤلات مهمة، من بينها ما إذا كانت هناك قوى إقليمية ودولية تقف خلف هذه الظاهرة وتشجع عليها لتحقيق مخططات إستراتيجية في منطقة البحر الأحمر والقرن الأفريقي.

ويحاول هذا المحور الربط بين هذه الإستراتجيات وظاهرة القرصنة، ويتلمس الأسباب الكامنة وراء دعم دول مثل أثيوبيا وكينيا وإسرائيل والولايات المتحدة لإقليمي صومالي لاند وبونت لاند اللذين ينشط فيهما القراصنة.

ويسلط المحور الثالث والأخير من هذه المقاربة الضوء على تداعيات مشكلة القرصنة على الأمن القومي العربي عموما وأمن وسيادة دول المنطقة، وخصوصا اليمن ومصر والسعودية. ويستعرض الحلول التي لا تزال ممكنة أمام الدول العربية لمعالجة هذه الظاهرة الخطيرة، خاصة في ظل تشابك المصالح وتضارب الإستراتيجيات، وبعد أن تباطأ العرب في التعامل معها.

تعامل القوة الدولية والاقليمية مع ظاهرة القرصنة

مع تزايد أعمال عصابات القراصنة الصوماليين في مياه البحر الأحمر وخليج عدن وباب المندب وتزايد معدلات اختطاف السفن التجارية في الشهور الأخيرة وتطور الأساليب التكتيكية والمعلوماتية واللوجستية التي يتبعها القراصنة في الوصول للسفن التجارية العملاقة، واصلت العديد من الدول الكبرى والإقليمية التعامل مع المشكلة من خلال محورين أساسيين بحجة القضاء على ظاهرة القرصنة:

المحور الأول: محاولة إصدار العديد من القرارات الدولية من قبل الأمم المتحدة وخصوصا مجلس الأمن وهي قرارات من شأنها أن تخول الدول الكبرى، وعلى رأسها الولايات المتحدة الأمريكية والدول الغربية التعامل مع القراصنة بما يخلق حالة من التدويل للبحر الأحمر وممراته وتقود هذا المحور كلا من فرنسا والولايات المتحدة الأمريكية وهو ما يؤثر على الأمن القومي العربي للدول المطلة على البحر الأحمر.

وقد أصدر مجلس الأمن القرار رقم ١٨١٤ والقرار رقم ١٨١٦، الذي سمح للسفن الحربية التابعة للدول الأجنبية بدخول للمياه الإقليمية للصومال لتعقب القراصنة، كما نجحت فرنسا في سبتمبر/ أيلول ٢٠٠٨ في استصدار قرار من مجلس الأمن الدولي رقم ١٨٣٨ يسمح بمرافقة وتأمين السفن المارة في المياه الإقليمية للصومال وخليج عدن.

المحور الثاني: التحركات العسكرية المباشرة للعديد من الدول الكبرى أو الدول المتطلعة للعب دور إقليمي في المنطقة من خلال حشد قطعها البحرية قبالة سواحل الصومال وخليج عدن تحت دعاوى مكافحة القرصنة وحماية تجارتها وسفنها في الممر الدولي ومضائقه.

فبالإضافة للقوات الأمريكية المتواجدة في منطقة القرن الإفريقي في قاعدتها العسكرية بجيبوتي أي القيادة المركزية للجيش الأمريكي في أفريقيا (أفريكوم)، أو من خلال انتشار قطع أساطيلها التي تجوب مياه البحر الأحمر وخليج عدن والمحيط الهندي، إلى إرسال الاتحاد الأوربي لسبع قطع بحرية، كما أرسلت كل من روسيا والهند وتركيا وكندا وماليزيا وجنوب أفريقيا قطعا حربية لحماية سفنها، وأبدت إيران استعدادها لإرسال سفن حربية للمنطقة لحماية سفنها من القراصنة، ولإثبات تواجدها الإقليمي في منطقة تعتقد أنها تستطيع لعب دور إقليمي مؤثر بجوار الدول الكبرى عند تقاسم المصالح والغنائم.

اهداف الولايات المتحدة الامريكية والدول الاوربية

تهدف الولايات الأمريكية والدول الحليفة الرئيسية لها من خلال تواجدهم البحري المكثف في المنطقة، ومن خلال إصدار قرارات دولية متوالية من مجلس الأمن الدولي إلى الوصول لنقطة تدويل منطقة البحر الأحمر ومضيق باب المندب وخليج عدن وصولاً لقناة السويس وخليج العقبة مستقبلاً من خلال السماح لهم باستكمال تواجدهم البحري بالتواجد البري على الجزر العربية تحت غطاء من الشرعية الدولية لتقديم الدعم اللوجستي لقواتها البرية، وذلك على حساب سيادة الدول العربية المطلة على البحر الأحمر.

الاهداف الاسرائيلية

«تسعى إسرائيلي بعد تفشي ظاهرة القرصنة بأن تقوم بدور اللاعب الأساسي في إطار نظام الشرق الأوسط الجديد كما تسعى لتدويل البحر الأحمر ومنافذه وإعطائها مساحة ونفوذ أكبر فيه وتعطيل حركة الملاحة من خلال دعمها لعمليات القرصنة البحرية «

من يتتبع تصاعد ظاهرة القرصنة الصومالية ورواجها في زمن قياسي أمام السواحل الصومالية، وخليج عدن، يستغرب طبيعة الصمت الإسرائيلي وغياب الظهور العلني في منطقة تسعى الإستراتيجية الإسرائيلية جاهدة منذ إنشائها إلى تأمينها واستغلالها لتحقيق مصالحها وإلى لعب دور الفاعل الأساسي والإقليمي المؤثر في منطقة القرن الإفريقي والبحر الأحمر.

حقيقة الأمر أن إسرائيل هي الحاضر المستتر، والمستفيد الأكبر مما يحدث من أعمال القرصنة في البحر الأحمر وعلى تخومه ومنافذه، فإسرائيل عودتنا دائماً أينما يكون هناك إضرار بالمصالح العربية تكون حاضرة.

إن من أهم الأهداف الإسرائيلية لتفشي ظاهرة القرصنة هو قيامها بدور اللاعب الأساسي والمحوري في إطار نظام الشرق الأوسط الجديد، والذي من خلاله تسعى إما لتدويل البحر الأحمر ومنافذه وإعطائها مساحة ونفوذ أكبر فيه، أو محاولاتها تعطيل حركة الملاحة من خلال دعمها لعمليات القرصنة البحرية واضطرار شركات الملاحة البحرية لتحويل حركة التجارة عنه لطريق رأس الرجاء الصالح لبعض الوقت، بغية إضعاف الدول العربية المطلة عليه اقتصادياً وأمنياً هذا من جانب، ومن جانب آخر تقديم نفسها باعتبارها ممراً أمناً ووحيداً على البحر المتوسط لتصدير النفط والغاز والتجارة الخليجية كما هو مرسوم في مشروعات الشرق الأوسط الجديد لساسة إسرائيل(شيمون بيريز ونتنياهو) وهو ما تؤكده الشواهد.

ومما يثير التساؤل أنه على الرغم من كم السفن التي تعرضت خلال العامين الماضيين للاختطافات في البحر الأحمر لم يتم اختطاف أو التعرض لأي سفينة ترفع العلم الإسرائيلي أو تحمل شحنات متجهة من وإلى إسرائيل؟ إن سعى الإستراتيجية الإسرائيلية في مرحلة ما بعد الحرب الباردة إلى تحقيق أهدافها التوسعية بحسبانها قوة إقليمية في المنطقة حتماً يتأتى على حساب مستقبل النظام الإقليمي العربي وأمنه ومستقبل أجياله القادمة.

حلول ومعالجات مقترحة

إن الفرصة الأخيرة لحماية أمن العرب القومي ومصالحهم الإستراتيجية تتمثل في السيادة

والاقتصاد والأمن والمصير المشترك، والتي قد يضيعها ضيق أفق بعض الأنظمة وعدم قدرتها على التبصر واستيعاب الأخطار الجادة المحدقة بكل أركان النظام العربي، خاصة وأن أكبر أزمة يمر بها العمل العربي المشترك هي عدم إدراكه للمتغيرات الإستراتيجية التي تدور من حوله، وإن هو أدركها فإنه لا يتعامل معها بالجدية التي تستحقها .

ويمكن للنظام العربي العمل لمعالجة ظاهرة القرصنة ومواجهة تهديداتها لمصالحه على النحو التالي:

١- وضع إستراتيجية أمنية عربية شاملة لتأمين البحر الأحمر وحماية حرية الملاحة الآمنة فيه لكافة دول العالم.

٢-تشكيل قوة بحرية عربية مشتركة للدول المطلة على البحر الأحمر تعمل وفق اتفاقية الدفاع العربي المشترك وتحت مظلة جامعة الدول العربية.

٣-ضرورة تقديم الدعم والمساعدة للصومال مالياً وسياسياً لتشكيل حكومة وحدة وطنية تعمل على نشر الاستقرار والأمن وفرض النظام على كامل ترابه ومياهه الإقليمية.

٤-ضرورة التنسيق العربي مع القوات المتواجدة في منطقة البحر الأحمر وخليج عدن للعمل معاً تحت مظلة الأمم المتحدة وفي إطار القانون الدولي.

٥- أهمية تشكيل مراكز للرصد والمتابعة لأمن البحر الأحمر وممراته ومنافذه.

٦-تعزيز التعاون الاقتصادي والتنسيق العربي مع الدول الإفريقية وضرورة الاهتمام بدول حوض النيل حماية للأمن القومي العربي.

٧-أهمية إشراك الدول الخليجية في أي إستراتيجية عربية لتحقيق الأمن والاستقرار في البحر الأحمر وممراته ومنافذه حيث إن خطورة أعمال القرصنة لها تأثيراتها المباشرة على النفط الذي يعتبر المصدر الاقتصادي الرئيسي لدول الخليج، كما أن لها تداعياتها غير المباشرة المتمثلة في إمكانية امتداد أعمال القرصنة المدعومة بعض الدول الإقليمي والقوى الدولية إلى منطقة الخليج العربي.

استقر المجتمع الدولي على ضرورة الحفاظ على حرية الملاحة في البحار العالمية، وإذا كان النظام السائد لمناطق أعالي البحار يقضي بألا تخضع هذه المناطق لسيادة أي دولة، وبالتالي لا تخضع للاختصاص القانوني الوطني لأي دولة، وإنما جرى العرف الدولي على أن تقوم كل دولة بدورها في الحفاظ على أمن وسلامة الملاحة الدولية فيها، وذلك عن طريق تخويلها الاختصاص بضبط المجرمين المنتهكين لحرية الملاحة ومحاكمتهم وعقابهم.

وقد استقر العرف الدولي على تخويل الدول حق إلقاء القبض على سفن القراصنة سواء كانت في أعالي البحار أو خارج المياه الإقليمية لها، ومن ثم إلقاء القبض على القراصنة ومحاكمتهم وعقابهم، وظل هذا الحق العرفي مستقرًا حتى تم تجريم أعمال القرصنة لأول مرة بموجب اتفاقية جنيف الخاصة بأعالي البحار عام ١٩٥٨ ثم بموجب اتفاقية الأمم المتحدة لقانون البحار عام١٩٨٢، على نحو ما سيأتي تفصيله في موضعه.

ونظرًا لما تشكله جريمة القرصنة البحرية من خطر يهدد سلامة وحركة الملاحة الدولية والتجارية بين الدول قاطبة، وبالتالي تهدد أمن وسلامة المجتمع الدولي ككل، فقد اعتبرت الجريمة من ضمن الجرائم الدولية متى استوفت العنصر الدولي المكون لها، خاصة في ظل تزايد معدلات ارتكابها وتنوع صورها..

القرصنة البحرية

استقر المجتمع الدولي على ضرورة الحفاظ على حرية الملاحة في البحار العالمية، وإذا كان النظام السائد لمناطق أعالي البحار يقضي بألا تخضع هذه المناطق لسيادة أي دولة، وبالتالي لا تخضع للاختصاص القانوني الوطني لأي دولة، وإنما جرى العرف الدولي على أن تقوم كل دولة بدورها في الحفاظ على أمن وسلامة الملاحة الدولية فيها، وذلك عن طريق تخويلها الاختصاص بضبط المجرمين المنتهكين لحرية الملاحة ومحاكمتهم وعقابهم.

وقد استقر العرف الدولي على تخويل الدول حق إلقاء القبض على سفن القراصنة سواء كانت في أعالي البحار أو خارج المياه الإقليمية لها، ومن ثم إلقاء القبض على القراصنة ومحاكمتهم

وعقابهم، وظل هذا الحق العرفي مستقرًا حتى تم تجريم أعمال القرصنة لأول مرة بموجب اتفاقية جنيف الخاصة بأعالي البحار عام ١٩٥٨ ثم بموجب اتفاقية الأمم المتحدة لقانون البحار عام١٩٨٢، على نحو ما سيأتي تفصيله في موضعه.

ونظرًا لما تشكله جريمة القرصنة البحرية من خطر يهدد سلامة وحركة الملاحة الدولية والتجارية بين الدول قاطبة، وبالتالي تهدد أمن وسلامة المجتمع الدولي ككل، فقد اعتبرت الجريمة من ضمن الجرائم الدولية متى استوفت العنصر الدولي المكون لها، خاصة في ظل تزايد معدلات ارتكابها وتنوع صورها..

ماهى القرصنة البحرية

تعددت التعريفات الخاصة بجريمة القرصنة البحرية وإن كانت جميعها قد اتفقت على جسامة الأفعال المكونة لها، مما استدعى تجريمها دوليًا، فقد ذهب جانب من الفقه التشريعي إلى أن القرصنة هي "أي عمل غير قانوني من أعمال العنف والاحتجاز أو أي عمل آخر من أعمال الحرمان أو التجريد يرتكبه لغايات شخصية ملاحو أو ركاب سفينة أو طائرة خاصة ويكون موجهًا :

١)في أعالي البحار ضد سفينة أو طائرة أخرى أو ضد أشخاص أو ممتلكات على متن تلك السفينة أو الطائرة.

٢)ضد سفينة أو طائرة أو أشخاص أو ممتلكات في مكان خارج الولاية القانونية لأية دولة.

وذهب جانب آخر إلى أن جريمة القرصنة يقصد بها اعتداء مسلح تقوم به سفينة في أعالي البحار، دون أن يكون مصرحًا لها بذلك من جانب دولة من الدول، ويكون الغرض منه الحصول على مكسب باغتصاب السفن أو البضائع أو الأشخاص.

وذهب جانب آخر إلى أن القرصنة هي "قطع الطريق في البحر" وتتكون هذه الجريمة في رأيه إذا توافرت ثلاثة عناصر أساسية هي:

١)وجود سفينة على متنها مجموعة من الأشخاص يرتكبون أفعال عنف غير مشروعة.

obeikandl.com

٢) أن يكون هذا العنف موجهًا ضد جميع السفن المبحرة بدون تفرقة.

٣) أن ترتكب أفعال العنف في عرض البحر.

وذهب جانب آخر إلى أن القرصنة هي كل عمل إجرامي يتصل بالجسامة وتتعدى آثاره إلى الغير بحيث يكون منطويًا في ذاته على تعريض مبدأ حرية الملاحة للخطر، ثم عدد هذا الاتجاه العناصر المكونة لتلك الجريمة بما يلي:

١-أن يكون من الأعمال الإجرامية.

٢-أن ينطوي على استعمال العنف ضد الأشخاص أو ضد الأموال.

٣-أن يتم بقصد تحقيق مغانم شخصية أو أغراض خاصة.

٤-أن يتم في البحار العالمية.

القرصنة فى الاتفاقيات الدولية

أما عن تعريف جريمة القرصنة في الاتفاقيات الدولية، فقد ذهبت اتفاقية جنيف لأعالي البحار المبرمة في ٢٩ إبريل عام ١٩٥٨ - والتي تعد أول اتفاقية دولية تتناول القرصنة البحرية - إلى إيراد بعض الأفعال التي تشكل جريمة القرصنة دون التعرض لتعريف محدد لها، حيث نص في المادة ١٥ من الاتفاقية على أنه يعد من قبيل أعمال القرصنة الأفعال التالية:

١-أي عمل غير قانوني ينطوي على العنف أو الحجز أو القبض أو السلب يرتكب لأغراض خاصة، بواسطة طاقم أو ركاب سفينة خاصة أو طائرة خاصة ويكون موجهًا:

أ-في أعالي البحار ضد سفينة أو طائرة أخرى أو ضد أشخاص أو أموال على ظهر مثل هذه السفينة أو الطائرة.

ب-ضد سفينة أو طائرة أو أشخاص أو أموال خارج نطاق الاختصاص لأية دولة.

٢-أي عمل يعد اشتراكًا اختياريًا في إدارة سفينة أو طائرة مع العلم بأن السفينة أو الطائرة تمارس القرصنة.

٣-أي عمل من أعمال التحريض أو التيسير العمدي للقيام بفعل من الأفعال المبينة في الحالتين السابقتين.

وقد أضافت المادة ١٦ من الاتفاقية حالة أخرى وهي وقوع أعمال القرصنة من سفينة أو طائرة حربية أو عامة أو حكومية إذا تمرد طاقمها واستولوا عليها وتحكموا في السيطرة عليها.

وعلى ذات نهج اتفاقية جنيف لأعالي البحار عام ١٩٥٨، ذهبت اتفاقية الأمم المتحدة لقانون البحار عام ١٩٨٢ إلى تعريف القرصنة البحرية من خلال بيان الأعمال المكونة لها، حيث نصت في المادة (١٠١) منها على أن جريمة القرصنة تتكون من أي عمل من الأعمال التالية:

١-أي عمل غير قانوني من أعمال العنف أو الاحتجاز أو أي عمل سلبي يرتكب لأغراض خاصة من قبل طاقم أو ركاب سفينة خاصة أو طائرة خاصة ويكون موجهًا:

أ-في أعالي البحار ضد سفينة أو طائرة أخرى أو ضد أشخاص أو ممتلكات على ظهر تلك السفينة أو على متن تلك الطائرة.

ب-ضد سفينة أو طائرة أو أشخاص أو ممتلكات في مكان يقع خارج ولاية أية دولة.

٢-أي عمل من أعمال الاشتراك الطوعي في تشغيل سفينة أو طائرة مع العلم بوقائع تضفي على تلك السفينة أو الطائرة صفة القرصنة.

٣-أي عمل يحرض على ارتكاب أحد الأعمال الموصوفة في إحدى الفقرتين (١، ٢) أو يسهل عن عمد ارتكابها.

ويلاحظ أن نص المادة (١٠١) من اتفاقية الأمم المتحدة لقانون البحار قد حددت مكان ارتكاب جريمة القرصنة تحديدًا دقيقًا لا لبس ولا غموض فيه، حيث اشترط لقيام جريمة القرصنة البحرية أن تكون الأفعال المكونة لها موجهة ضد سفينة أو طائرة في أعالي البحار أو في مكان

خارج الولاية القانونية لأية دولة وخارج اختصاصها الإقليمي، ومن ثم فإن الدول جميعها تعد مطالبة بالمعاقبة على الأفعال المكونة لجريمة القرصنة وفقًا لمبدأ العالمية.

وقد ذهبت الاتفاقية في المادة (١٠٣) منها إلى تعريف السفينة أو الطائرة محل الجريمة بأنها تعتبر سفينة أو طائرة قرصنة إذا كان الأشخاص الذين يسيطرون عليها سيطرة فعلية ينوون استخدامها لعنصر ارتكاب أحد أعمال القرصنة المشار إليها في المادة (١٠١) من الاتفاقية وأيضًا إذا كانت السفينة أو الطائرة قد استخدمت في ارتكاب أي من هذه الأعمال مادامت تحت سيطرة الأشخاص الذين اقترفوا هذا العمل.

كذلك ذهبت المادة (١٠٢) من الاتفاقية إلى أنه إذا ارتكبت أعمال القرصنة من سفينة أو طائرة حربية أو حكومية تمرد طاقمها واستولى على زمام السفينة أو الطائرة اعتبرت هذه الأعمال في حكم الأعمال التي ترتكبها السفينة أو الطائرة الخاصة.

أولاً: الركن المادي

يتمثل الركن المادي في جريمة القرصنة في إتيان أي عمل غير قانوني من أعمال العنف أو الاحتجاز أو أي عمل من أعمال السلب الصادرة عن طاقم السفينة أو الطائرة أو المسافرين على متنها، سواء كانت تلك الأعمال غير المشروعة موجهة للأشخاص أو الأموال، ولكن يشترط أن تكون أعمال العنف المرتكبة ضد السفينة أو الطائرة أو أن تكون السفينة أو الطائرة هي أداة الجريمة، وبالتالي يخرج من نطاق جريمة القرصنة أي حادث اعتداء على شخص أو مال كالقتل أو السرقة إذا كان واقعًا من شخص على آخرين أن تكون السفينة أو الطائرة ركنًا لأداة جريمته.

ويكفي لقيام جريمة القرصنة الشروع في ارتكاب الفعل المادي المكون لها، ولا يشترط أن تتم الجريمة بصورة كاملة، ويُشترط أيضًا لاكتمال الركن المادي أن تتم أعمال القرصنة في أعالي البحار أو في مكان خارج ولاية الدول، أما إذا كانت ارتكبت في الإقليم الوطني لدولة ما فإنها لا تُعد جريمة قرصنة وإنما تدخل في الاختصاص القضائي للدولة الواقع فيها الجريمة.

ثانيًا: الركن المعنوي

يتمثل الركن المعنوي في ضرورة توافر القصد الجنائي إذ أن جريمة القرصنة هي من الجرائم العمدية التي يجب أن تتوافر فيها النية لدى مرتكبها، أي أن تكون إرادة الجاني قد اتجهت لارتكاب الجريمة مع العلم بما سيترتب عليها من نتائج.

الاختصاص القضائى عن جريمة القرصنة

تُعد جريمة القرصنة من الجرائم ذات الأثر العالمي والدولي في مردودها، إذ أنها تمس أمن وسلامة الملاحة البحرية والجوية في مناطق تخرج عن الاختصاص الإقليمي للدول، لذا فإن ارتكاب تلك الجريمة يُعد عملاً موجهًا ضد كيان الجماعة الدولية بأسرها، وقد استقر العرف الدولي إلى إنه في حالة وجود أسباب جدية تبرر الشك في أن إحدى السفن قد تكون سفينة قرصنة فيجوز لأي سفينة حربية حق زيارة السفينة المشكوك في كينونتها للتحقق من صفتها، ولا يجوز لسفينة القرصنة الاحتماء وراء العلم

الذي تحمله لأن ثبوت قيام السفينة بأعمال القرصنة يجردها وطاقمها من حق الاحتماء بجنسية الدولة التي تحمل علمها، وينعقد الاختصاص لكل دولة وكل سفينة حربية بالقبض على القراصنة ومحاكمتهم.

وقد جاءت المادة (١٠٦) من اتفاقية الأمم المتحدة لقانون البحار لتنظيم القاعدة العرفية السابقة، فنصت على إنه في حالة ضبط سفينة أو طائرة بشبهة قرصنة دون مبررات كافية فتتحمل الدولة التي قامت بعملية الزيارة والضبط مسئولية أية خسائر أو أضرار مادية أو أدبية تترتب على تلك الزيارة.

وقد أعطت المادة (١٠٤) من اتفاقية الأمم المتحدة لقانون البحار لدولة العلم الحق في الاحتفاظ بجنسية سفينة أو طائرة القرصنة أو تجريدها من هذه الجنسية.

أما عن الاختصاص القضائي فقد نصت المادة (١٠٥) من اتفاقية الأمم المتحدة لقانون البحار

على أنه «يجوز لكل دولة في أعالي البحار أو في أي مكان آخر خارج ولاية أية دولة أن تضبط أي سفينة أو طائرة قرصنة أو أية سفينة أو طائرة أخذت بطريق القرصنة وكانت واقعة تحت سيطرة القراصنة، وأن تقبض على من فيها من الأشخاص وتضبط ما فيها من الممتلكات، ولحكومة الدولة التي قامت بعملية الضبط أن تقرر ما تفرضه من العقوبات، كما أن لها أن تحدد الإجراء الذي يتخذ بشأن السفن أو الطائرات أو الممتلكات مع مراعاة حقوق الغير من المتصرفين بحسن النية».

وقد اختصت المادة (١٠٧) من الاتفاقية سالفة الذكر السفن الحربية أو الطائرات العسكرية أو غيرها من السفن أو الطائرات التي تحمل علامات واضحة تدل على أنها في خدمة حكومية ومأذون لها بذلك.

وقد ذهب جانب من الفقه إلى حق السفن التجارية الخاصة في التصدي ومعاقبة القرصان من قبيل استعمال حق الدفاع عن النفس.

وجدير بالذكر أن اتفاقية الأمم المتحدة لقانون البحار حين عقدت الاختصاص القضائي عن جريمة القرصنة لأية دولة وإخضاعها في الضبط والمحاكمة والعقاب للقوانين الوطنية، فإنها لم تتعامل مع تلك الجريمة بصفتها الدولية وإنما بصفتها العالمية، ولما تمثله من خطر يهدد سلامة وأمن وحرية الملاحة والتجارة الدولية، وبالتالي أمن وسلامة المجتمع الدولي ككل.

التمييز بين جريمة القرصنة وخطف الطائرات

ثار جدل واسع في الفقه الدولي حول العلاقة ما بين جريمة القرصنة وجريمة خطف الطائرات، نظرًا لأوجه الشبه بينهما، فقد ذهب جانب من الفقه إلى أن اختطاف الطائرات يُعد صورة من صور القرصنة.

بينما ذهب جانب آخر، إلى أن خطف الطائرات ليس من قبيل القرصنة فلكل منهما مفهوم مختلف، والشيء المشترك بينهما هو العنف أو القوة في الأعمال المكونة لكل منهما ضد وسيلة من وسائل المواصلات الدولية.

وقد ذهب اتجاه ثالث إلى اعتبار جريمة خطف الطائرات شبه قرصنة واستند هذا الاتجاه إلى فكرة الاختصاص في ردع وعقاب كل من الجريمتين، وذلك انطلاقًا من اعتبار اتفاقية جنيف عام ١٩٥٨ أن القرصنة جريمة دولية تمثل عدوانًا على المصالح الدولية (أمن المواصلات الدولية)، وعلى ذات النهج سارت اتفاقية طوكيو عام ١٩٦٣، وهو جعل الاختصاص في التصدي لجريمة خطف الطائرات لعدد من الدول وفي هذا تتشابه الجريمتين في الاختصاص الممنوح للعديد من الدول لردع وعقاب مرتكبيها.

"القراصنة قادمون" صرخة دوّت مؤخراً وأخذت تتردد بقوة، مُكتسبةً طابعاً طنانًا، ليس فقط في وسائل الإعلام والأقنية الإخبارية المختلفة حول العالم، وإنما تكاد، بالنظر إلى مضامينها الأمنية والإستراتيجية المهمة، تقضّ مضاجع صُنّاع السياسات ومسئولي الأمن في منطقة القرن الأفريقي وجنوب البحر الأحمر.

فعلى امتداد السواحل الصومالية في المحيط الهندي وخليج عدن، أخذت موجة متزايدة ومتسارعة من أعمال وأنشطة القرصنة في تهديد خطوط الملاحة العالمية وسلامة الأمن البحري بالمنطقة على نحوٍ غير مسبوق، وبانتهاء شهر أيلول/ سبتمبر الفائت تم تسجيل أكثر من ٦٠ هجوماً تعرضت له السفن التجارية وسفن الاصطياد وناقلات النفط الأجنبية، العابرة لخطوط الملاحة الدولية في المحيط الهندي وخليج عدن والبحر الأحمر عبر مضيق باب المندب، على أيدي القراصنة الصوماليين، الأمر الذي حدا بالمكتب البحري الدولي (IMB) إلى تصنيف هذه المياه بأنها "أخطر منطقة شحن بحرية" في العالم، مُتخطية بذلك كل من إندونيسيا ونيجيريا، اللتين كانتا في الصدارة.

وفي ضوء الإدراك المتزايد بخطورة هذه الظاهرة الإجرامية، لاسيما وأنها من أكثر دول المنطقة تضرراً من عمليات القرصنة البحرية المتزايدة، اتخذت اليمن العديد من الاجراءات والتدابير العاجلة للحدّ من أنشطة القرصنة في خليج عدن وباب المندب. فبدأت البحرية اليمنية بتكثيف وجودها ودورياتها الأمنية في المياه الإقليمية، ونشرت مصلحة خفر السواحل نحو ألف جندي وعدداً من الزوارق الحربية المجهزة في خليج عدن وباب المندب، وفي اتجاه موازٍ بدأت في إجراء

عمليات تنسيق مع القوات المشتركة للقرن الأفريقي وماليزيا واليابان بهدف إنشاء مركز إقليمي لمكافحة القرصنة، وتعزيز جهود حماية الطريق الملاحي الدولي المار عبر خليج عدن.

على أن هذه الجهود، في النتيجة، قد لا تُجدي نفعاً مع "شياطين البحر" الجُدد من الصوماليين، وبرغم أهميتها فإن تأثيرها سيظل محدوداً، خاصةً إذا علمنا أن هذه العصابات تقوم بأعمال القرصنة وهي لا تخشى الملاحقة؛ فالصومال تملك أطول ساحل في شرق إفريقيا، وعلى مسافة قريبة من أهم خطوط الملاحة البحرية، ولكنها تفتقد لسلاح البحرية أو خفر السواحل، كما أن الحكومة الصومالية الانتقالية تزداد ضعفاً يوماً بعد يوم، وهي غير قادرة على تحمل هذه الأعباء.

وفي ضوء المعطيات المذكورة، أصبح التفكير بإستراتيجية أكثر شمولاً وفعاليةً لمكافحة القرصنة البحرية، تشترك اليمن في صياغتها مع المجتمع الدولي، أمراً ملحّاً وذا أهمية كبرى، وفيما يلي محاولة لبلورة بعض الأفكار في هذا الاتجاه في صيغة توصيات محددة ومباشرة لصّناع السياسات.

(١) الاستمرار في التشديد على ضرورة حلّ المشكلة الصومالية حلاً جذرياً، وعدم التواني في الانخراط في أي جهود إقليمية أو دولية تهدف إلى بلورة مثل هذا الحل.

إن إحدى الحقائق التي لا يمكن تجاوزها في أي إستراتيجية إقليمية أو دولية تهدف إلى إنهاء خطر القرصنة قبالة السواحل الصومالية، أن هذه الظاهرة تبقى، وستستمر – إن قُيّض لها الاستمرار –، واحدة من النتائج المباشرة لانهيار الدولة الصومالية وإحدى تجلياتها الرئيسية. وتجاوز هذه الحقيقة الجوهرية لا يعد انتكاسة في التفكير الإستراتيجي وحسب بل وفي التدبير السياسي والأمني أيضاً.

لقد نشطت عمليات القرصنة البحرية بخليج عدن والبحر العربي والمحيط الهندي في الأساس بسبب القلاقل الداخلية التي تشهدها الصومال‏، حيث تطل السواحل الصومالية التى يبلغ طولها ٣٧٠٠ كيلومتر وهى واحدة من أطول السواحل فى العالم، على ممرات مائية إستراتيجية تربط بين البحر الأحمر والمحيط الهندي‏، مما جعل السفن التجارية وسفن الصيد التي تمرّ بها على مدى السنوات الأخيرة عُرضة لهجمات القراصنة، وبدلاً من أن تكون

سواحل الصومال بمثابة وسيلة مضمونة للحصول على مساعدات دولية وإغاثية في بلدٍ دمرته تماماً الحرب الأهلية التي اندلعت عقب سقوط نظام الرئيس محمد سياد بري سنة ١٩٩١، فإن المساعدات الغذائية الضرورية تكاد تتوقف تحت تأثير الضربات المتوالية للقراصنة، الأمر الذي فاقم من حدة الأزمة الإنسانية الخطيرة في هذا البلد المنكوب.

وبطبيعة الحال، فإن الأمور لن تتحسن ما لم يحصل تغيير نحو الأفضل في الصومال نفسها، وهذا الأمر لن يتأتى إلا من خلال تسوية سياسية شاملة تُنهي الحرب الأهلية المستمرة في هذا البلد. ومن المتوقع أن تركز الأمم المتحدة بصورة أكثر فاعلية في الأيام المقبلة على تحقيق المصالحة الصومالية لمواجهة القرصنة البحرية التي تستفيد من غياب حكومة مركزية قوية هناك‏.‏ وإذا كانت اليمن قد حرصت على تأييد مساعٍ كهذه، من منطلق إدراكها أن الحل الجذري لظاهرة القراصنة الصوماليين، يكمُن في تدخلٍ آخر للمجتمع الدولي ما انفكت صنعاء تدعو إليه "للأخذ بيد الحكومة الصومالية الانتقالية من أجل بناء الدولة الصومالية، وحتى لا يكون الصومال وكراً أو محطة أخرى مثل أفغانستان لتصدير الإرهاب" حسب تعبير الرئيس علي عبد الله صالح، في محاضرة ألقاها بداية آذار/مارس الفائت بمقر منظمة "فريدريش إيبرت" الألمانية في برلين؛ فإنه يجب عليها، والحالة هذه، الاستمرار في التشديد على ضرورة حلّ المشكلة الصومالية حلاً جذرياً ومتوازناً يرضي القوى المحلية الرئيسية، في جميع المحافل الدولية بما فيها تلك المخصصة لمناقشة التحديات الأمنية الراهنة وطبيعتها المتغيرة، والانخراط في أي جهود إقليمية أو دولية تهدف إلى بلورة مثل هذا الحل الذي بات تحقيقه اليوم أكثر ضرورة وحيوية من أي وقتٍ مضى.

(٢) الدعوة إلى (والمساهمة في) تأسيس نظام أمني بحري جماعي في منطقتي القرن الأفريقي والبحر الأحمر، يبدأ بقضية القرصنة البحرية ولا يقف عندها بل يشمل مختلف القضايا والهواجس الأمنية المشتركة.

تُظهِر مشكلة تفاقم عمليات القرصنة البحرية في خليج عدن وباب المندب والمحيط الهندي الحاجة الشديدة لدول الدول المطلة على البحر الأحمر والقرن الأفريقي إلى تأسيس نظام للتعاون الأمني البحري الجماعي في المنطقة، واليمن بوصفها لاعب أساسي في أي ترتيبات أمنية إقليمية في هذا

الجزء من العالم وإحدى أكثر الدول استفادة من مثل هذه الترتيبات، يُنتظر أن تُساهِم بقوة في خلق نظام إقليمي شامل للتعاون الأمني البحري.

لقد ظلت قضية الأمن في منطقة جنوب البحر الأحمر وتأمين المياه اليمنية المشاطئة للساحل الأفريقي هاجساً يمنياً طوال السنوات الماضية، خاصة بعد دخول مُعطى الإرهاب في المعادلة الأمنية للمنطقة، واستمرار دوامة العنف في منطقة القرن الأفريقي، ومحدودية قدرات اليمن على تأمين شريطها الساحلي. وربما أن الوقت قد حان لتقود اليمن مشروع إقليمي لتحقيق الأمن في منطقة جنوبي البحر الأحمر والقرن الأفريقي بالاستفادة من الموقف الدولي والأميركي تحديداً المؤيد لأية جهود من شأنها تعزيز الأمن في المنطقة لدعم جهود محاربة الإرهاب، غير أن الاتفاقية التي سيوقّع عليها ممثلو ‏٢٠‏ دولة من دول غرب المحيط الهندي وخليج عدن ومنطقة البحر الأحمر أواخر تشرين الأول/ أكتوبر الجاري (٢٠٠٨) في صنعاء، والمخصصة حصراً لمكافحة القرصنة والسطو المسلح ضد السفن، لا تكفي لبلورة "المشروع الأمني" الذي تطمح اليمن لإنجازه مع دول الإقليم.

صحيح أن الاتفاقية المشار إليها، والتي ستوقع عليها كل من اليمن - أكثر الدول تضرراً من عمليات القرصنة - ومصر التي تخشى أن تؤثر هذه العمليات في حركة السفن التي تمر عبر قناة السويس‏،‏ كما ستوقع عليها السعودية والإمارات وعمان وجيبوتي والأردن والصومال وجزر القمر وفرنسا وإثيوبيا وكينيا ومدغشقر وجزر المالديف وموريشيوس وجزر سيشل وجنوب إفريقيا وتنزانيا وإريتريا وموزمبيق‏؛ تُعد مدخلاً مناسباً لتأسيس نظام أمني بحري جماعي بين هذه الدول، تشكل فيه هذه الاتفاقية نقطة ارتكاز أساسية ‏لمثل هذا النظام الأمني، إلا أنه ينبغي التركيز على تطوير ترتيب جماعي للتعاون في مجموعة من المشروعات والقضايا الأمنية البحرية ومكافحة الإرهاب الإقليمي بحيث لا يقتصر على قضية أمنية بعينها، وإنما تنطلق منها وتؤسس عليها.

وهذه الخطوة الأوسع، متى تتحقق، ستُشكل نقطة البداية الصحيحة لبلورة إجراءات لبناء الثقة بين دول المنطقة تعود بالنفع أيضاً حتى على أطراف دولية عديدة، نظراً إلى الأهمية الأمنية

والاقتصادية التي تتمتع بها هذه المنطقة الاستراتيجية من العالم. ولئن دأب بعض المحللين على التشكيك في جدوى إجراءات بناء الثقة كتدبيرٍ مُستدام أو فعّال بدعوى أنها مجرد أداة لإدارة الأزمات وليس لحلّها، إلا أنها أثبتت نجاحها في الغالب كأداة عملية مهمة لتطوير التعاون الأمني البحري بين الدول. فتطبيق إجراءات بناء الثقة في مجال التعاون البحري كوسيلة لحل الخلافات والنزاعات ومنع الحوادث البحرية ذات التداعيات الخطيرة، فضلاً عن معالجة الهواجس الأمنية المتعلقة بعمليات البحث والانقاذ وحماية البيئة البحرية ومراقبة صيد الأسماك بطريقة غير مشروعة، أثمر بالفعل منافع جمّة على نطاق واسع.

والحقيقة أن الحاجة لتطوير نظام أمني بحري جماعي في منطقتي القرن الأفريقي والبحر الأحمر (اللتين تشكلان في الواقع منطقة أمنية عضوية واحدة)، تجد مسوغاتها من خلال ثلاثة أسباب رئيسية:

أ. الأهمية الجيوستراتيجية للمنطقة.

ب. عدم استقرار المنطقة وانكشافها المتواصل إستراتيجيا وأمنياً.

ج. غياب أيٍّ من أنواع الحوار أو المبادرات الإقليمية الفاعلة في مجال الأمن البحري.

وعلى الرغم من أن التنفيذ الناجح والامتثال المنظم للتدابير الخاصة بتعزيز الأمن البحري ظل مُكلفاً لغالبية دول العالم، وذلك بسبب ضعف العامل الدولي المشترك الخاص بجمع وتقييم وتبادل المعلومات على نحو مبكر، ناهيك عن غياب مستويات التنسيق الضرورية المرتبطة بتزويد السفن العالمية بالمعلومات المتعلقة بالوضع الأمني، وذلك وفقاً لاتفاقية "سلامة الأرواح في البحار" (SOLAS) و"المدونة الدولية لأمن السفن والمرافئ" (ISPS)، فإن على السياسة اليمنية استغلال الظروف القائمة وحالة الهلع الإقليمي والدولي من خطر القرصنة وتهديدها المتفاقم لخطوط الملاحة البحرية الدولية قبالة السواحل الصومالية، ومن ثمّ العمل بشكل دءوب على تحفيز دول الإقليم كافة ودفعها باتجاه إقامة نظام إقليمي شامل للتعاون البحري يبدأ بقضية القرصنة البحرية ولا يقف عندها بل يشمل مختلف القضايا والهواجس الأمنية المشتركة، مع

الأخذ في عين الاعتبار أن الدعوة إلى تأسيس مثل هذا النظام لن تتعارض بحال مع إلتزامات اليمن الإقليمية المُعبّر عنها في أُطُرٍ أمنيةٍ أخرى كتجمع صنعاء، الذي يشمل كذلك كُلٌّ من إثيوبيا والسودان والصومال، بل تعد تطويراً لها.

علاوة على ذلك، يمكن لمثل هذا النظام الأمني الإقليمي - لحظة تبلوره - تبني معايير حلف الناتو الخاصة بمراقبة قوات البحرية لخطوط الملاحة/ وتعاون البحرية وتوجيه حركة الملاحة حيث تتوافر المفاهيم والأساليب الإدارية الملائمة والتدريبات بالفعل. والمعروف أن هناك منظمتان دوليتان تعملان في مجال حماية حركة الملاحة البحرية وتعرفان باسم "مجموعات العمل البحرية" وهما الناتو ومنظمة المحيط الهادئ والهندي اللتان تحرصان على إطلاع أعضاء كل مجموعة على رؤية المجموعة الأخرى إزاء حماية حركة التجارة؛ وذلك من أجل بلورة مفاهيم إستراتيجية مشتركة من الناحية الإستراتيجية والعملياتية واختبار علاقات الاتصال بين الطرفين بشكل سنوي. ويمكن استخدام أي من أسلوب الناتو أو منظمة المحيط الهادئ كآلية إدارية لتطبيق هذه المعايير على أرض الواقع. بينما يمكن وضع إطار عمل ينظم التدريبات الخاصة بتولي المناصب القيادية بهدف اختبار المهارات الإدارية ووضع السيناريوهات المحتملة لتعاون البحرية وتوجيه حركة الملاحة في المنطقة.

وعلى أية حال، يظل تعبير اليمن العلني والجهوري عن إيمانها بأهمية تأسيس نظام إقليمي شامل للتعاون البحري، وأنه سيمثل خطوة مهمة نحو تطوير إجراءات فعّالة لبناء الثقة بين دول المنطقة تعود بالنفع عليها جميعاً خصوصاً في أوقات الأزمات، يظل حاسماً في إضفاء المصداقية والجدية اللازمتين على هذه الدعوة أمام دول المنطقة المعنية الأخرى. إن على دول المنطقة التفكير من اليوم وصاعداً، وانطلاقاً من أهمية التعاون في قضية تفاقم القرصنة البحرية في مياهها، بأن مثل هذا النظام سيُمثل أرضية صلبة لتعزيز الثقة المتبادلة وتعميق إدارك دول الإقليم كافة للهواجس والضرورات الأمنية المشتركة، مما قد يُمهِّد السبيل أيضاً لمزيد من التعاون في مجالي الدفاع والقضايا البحرية.

(٣) في كفاح اليمن ضد القرصنة البحرية، يفترض التركيز دوماً على الاستخدام الأمثل لسلاح المعلومات، وتنسيق جهود المؤسسات الأمنية المعنية بشؤون الأمن البحري وتطوير قدرتها على العمل معاً.

بما أن معظم الهجمات التي قام بها القراصنة الصوماليون تم التخطيط لها على أساس معلومات تم جمعها مسبقاً عن السفن والناقلات المستهدفة (إذ يستعملون لهذا الغرض نظام تحديد المواقع العالمي والهواتف التي تعمل بالأقمار الاصطناعية، ولديهم شبكة نشطة من الجواسيس في موانئ مجاورة مثل دبي وجيبوتي وعدن لرصد ضحاياهم)، فإنه لا مناص للدول المعنية بمحاربتهم، ومنها اليمن طبعاً، من استخدام سلاح المعلومات نفسه لهذا الغرض. ولأن البيئة البحرية لا تزال أقل مناطق العالم انضباطاً من الناحية الأمنية في الوقت الراهن، فإن الوعي بالمجال البحري يُعد ذا أهمية كبيرة من أجل التنبوء بالوقت والمكان المحتملين لتنفيذ هجمات القرصنة والإرهابيين، وهذا يتطلب الاستعانة ببيانات المراقبة والمعلومات الاستخباراتية، وتوفير هذه المعلومات للأطراف التي تحتاج إليها.

واليمن، كبقية الدول التي تواجه تهديد القرصنة البحرية والإرهاب البحري، ينبغي أن تولي هذا الجانب اهتماماً متزايداً؛ فتبادل المعلومات يلعب دوراً جوهرياً في تحسين الأمن والسلامة البحرية. ومن هنا تبرز الحاجة، ليس إلى إنشاء أربع مراكز إقليمية لمكافحة القرصنة البحرية في عدن والحديدة والمكلا وصنعاء فحسب، بل كذلك إلى تكوين خلية لإدارة الأزمات المتعلقة بالأمن البحري، بالتوازي مع إقامة مركز عمليات مشترك يجمع بين المعلومات الاستخباراتية وبيانات المراقبة، ويتولى عملية تخطيط وتنفيذ التدريبات والمناورات والتخطيط للعمليات، وهذا الأمر يستلزم بدوره تعاوناً وثيقاً وتنسيقاً نشطاً بين المؤسسات والهيئات المعنية داخل الدولة (خفر السواحل والقوات البحرية بصفة خاصة) وهو أمر يمكن أن يتطور بمرور الوقت إلى أنشطة تتم على مستوى دول الإقليم والقوى العالمية الكبرى المهتمة بأمن الملاحة البحرية في هذه المنطقة.

على أن حاجة الحكومة إلى جهود قوات البحرية وخفر السواحل معاً وفي نفس الوقت، تقتضي منها القيام بدراسة السُّبل المُثلى لتنفيذ العمليات المشتركة بين الجانبين. وأول خطوة يمكن اتخاذها

في هذا الإطار هي توفير المعدات الأساسية والتواصل بين الطرفين ثم تقديم الدعم اللوجيستي والتدريب المشترك. ومن بين الخيارات المتاحة عند وجود كلا الجهتين في المكان نفسه، انتداب ضباط بحرية رفيعي المستوى لقيادة قوات خفر السواحل. فعلى سبيل المثال، يتولى ضابط بحرية هندي برتبة لواء قيادة حرس السواحل الهندية بينما يتولى ضابط بحرية أسترالي برتبة فريق قيادة قوات حماية الحدود الأسترالية. ويتم الاستعانة بكبار الضباط للاستفادة من خبرتهم الواسعة وقدرتهم على إيجاد تواصل فعال بين المؤسستين الأمنيتين.

وإذا كان التعاون بين القوات البحرية وخفر السواحل بات ضرورياً في هذه المرحلة، وبما أن قوة خفر السواحل تستخدم كثيراً من مهارات قوات البحرية، فلا بد من وضع آلية خاصة لإقامة تدريب مشترك متى أمكن. ولا شك في أن التدريبات والمناورات وتبادل المواقع والمسئوليات أمرٌ مهمٌ للغاية؛ إذ تسهم جميعها في الارتقاء بالمهارات الفردية ثم المهارات الجماعية داخل السفينة وبين السفن الأخرى، وقبل هذا كله ينبغي على الجهتين إقامة نوع من الاتصال، بناء على تنسيقٍ مُسبق عالي المستوى بين وزارتي الداخلية والدفاع وجهاز الأمن القومي، مع التأكيد على فهم كل منهما للطرف الآخر واستيعاب مبادئه وإجراءات التشغيل الخاص به.

(٤) ضرورة مجادلة الأميركيين، بوضوح ودون مواربة، بأن مواجهة القراصنة الصوماليين ليست شأناً يمنياً أو إقليمياً فقط بل يقع في صميم مسئوليات الولايات المتحدة الأمنية العالمية، وحربها الكونية ضد الإرهاب.

تكمن إحدى المفارقات المثيرة للانتباه في قضية القرصنة البحرية على امتداد السواحل الصومالية في الدور الأميركي غير المباشر الذي ساهم في مفاقمة هذه الظاهرة الإجرامية إلى الحد الذي شكلت معه مصدر قلق عالمي جدّي ومتعاظم. وإذا استخدمنا تعبير مجلة نيوزويك الأميركية فإن "هوس واشنطن بالإرهاب كان نعمة بالنسبة إلى قراصنة المنطقة"، إذ أن حرب الولايات المتحدة على الإرهاب في المنطقة أدت إلى عواقب غير مقصودة؛ فخلال سيطرة المحاكم الإسلامية على الأوضاع في مقديشو وأجزاء واسعة من الصومال غابت القرصنة بصورة شبه كلية في منطقة القرن الأفريقي، ولم يشهد صيف العام ٢٠٠٦ أي عمليات قرصنة ضد السفن، لكن إدارة بوش

بدعمها التدخل العسكري الإثيوبي في الصومال نهاية العام ذاته والذي قوّض حكم الإسلاميين ونفوذهم في البلاد، دفعت الصومال - وعن غير قصد، على الأرجح – إلى الغرق في الفوضى من جديد.

وقد استغلت عصابات القرصنة هذه الفرصة أحسن استغلال، وبعد فترة من غيابها القسري عن المشهد الصومالي إثر هزيمتها على يد المحاكم الإسلامية عادت مجدداً إلى واجهة الأحداث، وبدعم من بعض زعماء الحرب الصوماليين المرتبطين بالحكومة الانتقالية، ولم تمضِ سوى أشهرٍ قليلة حتى أخذت عجلة القرصنة في الدوران من جديد ولكن بزخمٍ غير مسبوق هذه المرة. ففضلاً عن تقويض التجارة وتهديد خطوط الملاحة البحرية الدولية، أخذ القراصنة أيضاً بتهديد شحنات المساعدة الضرورية لإعالة ما يزيد على ثلث الشعب الصومالي (نحو ٢,٦ مليون شخص) يعيشون على شفير المجاعة.

والحال أن تغيّر المشهد الإستراتيجي والأمني في الصومال تحت وطأة التدخل الأميركي المنسجم مع إلتزام واشنطن المعلن بمحاربة ما تسميه "التطرف الإسلامي"، كان باهظ الثمن هذه المرة وبدأت فواتيره تظهر تباعاً. وفي حين شرعت العديد من دول المنطقة - واليمن في مقدمتها - في الدَّفع من خلال تحملها عبء مواجهة القرصنة البحرية المزدهرة في مياه المنطقة، الأمر الذي أثقل كاهلها بعبءٍ أمني آخر يضاف إلى قائمة أعبائها الكثيرة، ناهيك عن تأثرها المباشر والسريع بالتداعيات السلبية لظاهرة القرصنة على الصعيد الاقتصادي، والتي تجلت بعض مظاهرها مؤخراً في زيادة رسوم التأمين على النقل البحري عبر خليج عدن بنسبة عشرة أضعاف، وتصاعد احتمال توقف الملاحة عبر باب المندب وقناة السويس وتحول مسارها إلى طريق رأس الرجاء الصالح مرة أخرى؛ فإن الولايات المتحدة في المقابل، وبعكس قوى دولية أخرى كفرنسا التي تمكّنت مؤخراً (تحديداً في ٧ تشرين الأول/ أكتوبر الجاري) من إستصدار القرار ١٨٣٨ من مجلس الأمن الدولي، والذي يُشرِّع - في سابقة "تاريخية" هي الأولى من نوعها وبموجب الفصل السابع - استخدام القوة بهدف مكافحة القرصنة في الصومال؛ لم تُبدِ (أي الولايات المتحدة) حتى الآن تقديراً ملائماً وكافياً لجهة تعاظم تهديد القرصنة البحرية في منطقة القرن الأفريقي وجنوب البحر الأحمر، رغم أنها لاعب رئيسي في المنطقة ويعتد بدورها الأمني كثيراً.

ويبقى الرهان في سبيل تحفيز الدور الأميركي المنتظر واستنهاضه، وهو ما ينبغي أن يركز عليه صانعو السياسات في اليمن ويعملوا على إثارته في حواراتهم المختلفة مع الأميركيين، يبقى كامناً في حضور العامل الإرهابي في الصورة، وبعبارة أخرى أكثر صراحة فإن الطريقة الوحيدة لجذب اهتمام واشنطن هي إظهار أن هناك صلة ما بين القراصنة الأعداء والإرهاب الكوني.

وتنبع أهمية هذا الرابط من حساسية العامل الإرهابي ودوره المفصلي في توجيه سياسة أميركا الخارجية وتوجهاتها الأمنية الراهنة على المستوى العالمي. ومع أن هذا الرابط لم يفلح في استثارة الإدارة الأميركية في أوقات سابقة بحيث جعلها تنظر إلى القرصنة البحرية على أنها أولوية، رغم حاجة عالم الشحن بالسفن وقتذاك أيضاً إلى الحماية، لكن الوضع تغير بدءاً من شهر أيلول/ سبتمبر ٢٠٠٥ عندما أصدرت إدارة الرئيس الأميركي جورج بوش وثيقة أمنية إستراتيجية بعنوان "الإستراتيجية القومية لأمن الملاحة البحرية". وتشدد هذه الوثيقة على أن حماية البحار مهمة حساسة تواجهها الولايات المتحدة كجزءٍ من حربها على المتشددين الإسلاميين في أرجاء العالم لمنعهم من استخدامها كمسرح للهجمات، أو كوسيلة لنقل الأفراد والموارد، وخصوصاً من تنظيم "القاعدة".

وتحتوي الوثيقة على عدد من البنود والالتزامات التي من شأنها تعزيز خطوات التعامل مع الأخطار التي تواجهها الملاحة البحرية، ويهم اليمن منها البند المتعلق بـ "عرض توفير عمليات التدريب في مجال أمن الموانئ والملاحة البحرية للدول المعنية، وإعطاء أولوية لبرامج الدعم الأمني بهدف تقديم المساعدة في ما يخص أمن الموانئ ونطاق الملاحة البحرية"، وكذلك البند الذي تؤكد فيه الولايات المتحدة على "تشجيع جميع الدول على زيادة نطاق الوعي بتعزيز قدراتها في مجال الملاحة البحرية، وهي القدرات التي يمكن في المقابل التشارك بها في المناطق المهمة ذات الحساسية العالية".

والحال أن هذه الوثيقة تتيح لليمن، وهي حليف رئيسي في الحرب على الإرهاب، طلب عون مباشر من الولايات المتحدة يساعدها في الحد من خطر القرصنة والسطو المسلح على السفن، وذلك من خلال تقديم المزيد من الدعم لمصلحة خفر السواحل، التي كانت واشنطن الراعي الأول والرئيس

لإنشائها منذ سنوات قليلة خلت، وتوفير عمليات التدريب لعناصرها بما من شأنه رفع مستواهم المهاري والتقني وتطوير قدرتهم على مواجهة التهديدات المحتملة. وبالمثل، مساندة – لا عرقلة - توجهات اليمن الرامية إلى إطلاق حوار إقليمي يهدف إلى تطوير نظام أمني بحري جماعي يشمل جميع القضايا والهواجس الأمنية المشتركة، بما فيها قضية القرصنة البحرية.

على أن استمرار حالة التراخي الأميركية تجاه قضية أمنية مستجدة بالنسبة لها، كقضية تفاقم القرصنة البحرية قبالة السواحل الصومالية، سيظل كعب أخيل الجهود اليمنية والإقليمية والدولية التي ترمي لبناء إستراتيجية شاملة هدفها الحدّ نهائياً من خطر القرصنة في المنطقة واحتواء تداعياتها وأضرارها الأمنية كما الاقتصادية. وطالما استمر الشعور في واشنطن بأن هذه قضية هامشية، لا توازي في أهميتها وحجمها المعضلات الأمنية التي تواجهها الإدارة في العراق وأفغانستان أو الأزمة المالية المحتدمة التي زعزعت الاقتصاد الأميركي بشدة وألقت بظلالها على الاقتصاديات العالمية كافة، فإن العمل على تغيير هذه القناعة سيكون ضرورياً، والنقطة الجوهرية التي يجب التركيز عليها في هذا السياق، والتي قد تثير حماسة واشنطن وتوليها اهتماماً مضاعفاً، هي تذكير الأخيرة على الدوام بأن أيٍّ من أشكال التراخي في مواجهة القرصنة في القرن الأفريقي والبحر الأحمر من شأنه عرقلة الجهود الأميركية والدولية الخاصة بمكافحة الإرهاب خصوصاً مع ظهور بوادر تغيّر في اتجاهات القرصنة على المدى القريب والمتوسط؛ فإذا كان القراصنة الحاليين لا يطالبون إلا بفدية مالية، لكن المطالب قد تتغير إذا دخل أفراد من شبكة إرهابية، كالقاعدة أو مجموعات موالية لها، هذه الحلبة؛ إذ قد يحاولون إغراق سفينة كبيرة عند مدخل قناة السويس، كما أن حدوث كارثة بيئية ضخمة، نتيجة قيام القراصنة بإتلاف إحدى ناقلات النفط التي تمر عبر خليج عدن، يظل احتمالاً قائماً

تم بحمد الله